بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

يا من هو بالذات الاله الظاهر بمن لما الظاهر ولا يعلم ما هو الا هو كلت الالسن عن تفسير صفتك وانحسرت العقول عن كنه معرفتك صل على من اصطفيته وختمت كتاب رسالتك محمد بن شمس فلك العرفان ومن ارتضيته لفتح باب الايمان على ترب نوع الانسان وآله الهادين لفعة الايمان ونور حمد القرآن خاصة لطفك وهداة بتهم عن الكفر والعصيان وحب لتفضلك وشفاعتهم عن الحرمان وانك انت الملك المنان

وبعد فيقول احوج المربوبين الى الرب الحكيم العليم ابن صدر الدين محمد الشيرازي محمد ابراهيم هداه الله الى الصراط المستقيم هذه تعليقات لتنبيه مطالب الفن الاول من كتاب التجريد وشرحه الجديد وحواشيه للمحقق العلامة الخفري كتبتها اثناء مباحثتها تذكرة للاخوان المعتنين بكشف معضلاتها وتبصرة للخلان المهتمين بحل مغلقاتها والمسئول ممن ظفر على الانصاف محمول وعقله على جبلة والعناد غير مجبول ان يصلح ما وجد من الخلل ويصفح عما عثر عليه من الزلل فالمعصوم من عصمه الله في الازل والمتكل عليه في الاخر والاول

قال المصنف اعاد الله برهانه المقصد الثالث في اثبات الصانع اي اثبات المعقول واثبات الواجب كما هو شايع في المعقول والظاهر تقرير البرهان لا لما في الحواشي الخفرية من ان المسئلة هي ان الصانع موجود لا ان الواجب موجود لما اشتهر انها قضية اولية والتوجيه بان المقصود اثبات الوجود لما تصور عنوان المفهوم بحرجها عن العلم الالهي فان المراد على كلا التقديرين ان بعض الموجود ما هو موجود الذي هو موضوع هذا العلم باعتبار تميزه عن العلاقة الاولى في ذاته خارج بعنوان العنوان او ذاك كما قال الموجود ان كان واجبا وجعل الموضوع محمولا شايع بل الاشارة الى ان الذي يقام به البرهان وجوده تعم من حيث هو علة ومبدا وسلسلة المصنوعات وبالجملة وجوده الرابطي للمحقق كما افاده والدي العلامة طاب ثراه او على بعض صفاته كالقدرة مثلا انما ثبت في هذا الكتاب لا تعم من حيث هو صانع للعالم لا من حيث وجوب او التحرز عن توهم التسمية فان ذلك اللفظ غير متلقى من الشرع ثم ما نقل عن بعض العرفاء من ان وجوده تعم بديهي غني عن الدليل محمول على بداهته وجوده من حيث كل احد عند الفنا اليه ام على العلم الاجمالي الفطري الذي كل مولود يولد عليه او مبني على ما ذهبوا اليه من ان كل موجود هو وجود الحق وانه الموجود المطلق ولا شيئا كلها ظهوراته وشئوناته كما هو مسطور في كتبهم لان العلم بعنوان انه واجب الوجود او صانع العالم على ما هو المقرر عند اهل البحث بديهي او نظرية هذا ضرورية لا تكيف في مقوله من صفاته وآثاره عطف على اثبات الصانع لا على الصانع والمراد بالآثار هو الفعل نفسه لا المفعول اي وفي بيان صفاته نفيا واثباتها وتبيين جهة صدور افعاله عنه

على ما هو

على ما هو المذكور في المفصليات انه غير مفيد مجال التوهم ان التخصيص ليس على ما ينبغي فان المقصد الثاني بل الاول ايضا في اثارة والاحاطة به تقييدا بالحيثية او التعميم الواسطة في الحواشي الخفرية مع ان الثاني لا يفيد على مذهب المليين وغيرهم من محققي الحكماء مع ان فيهما ما ثم قيل في جعل الصفات مقابلة للآثار اشارة الى العينية فتامل فيه قال الشارح لا شك في وجود موجود او من الموجودات البديهية فالحكمة لنظر الى الشمس والقمر والهذا استدل الخليل عليه السلام بافول والتغيير والمطلوب في هذا المقام اثبات مطلق الفرد الواجب ثم من بيان صفاته يظهر انه غير حسابيات فيدفع في الترديد الا على حسب التكلف الا ان يستدل من بداهة الامكان وجودا على بداهة وجود موجود وجعل الترديد فيه كما في الحواشي الخفرية اذ فيه ما فيه قال الشارح فلا مؤثر موجود اقول وذلك لان الموجود في الممكن في الخارج ليست عين ماهيته و الا لا زوال بحيث هي هي وفد امر مغاير عنها عارض فلا بد ان يكون لعلته وسبب غيره وخلاف ان المعدوم للمكن ان يكون مفيد الوجود تامل قال المحقق رحمه الله اختار المصنف ره من الطرق المشهورة في الاثبات المصنف ره احدها منهج الحكماء الالهيين وهم يستدلون بالنظر في الوجود والموجود الذي هو موضوع علمهم انه واجب او ممكن على اثبات الواجب والطرق فيه كثيرة ثم بالنظر فيما يلزم وجوب الوجود من صفاته ومنها على كيفية صدور افعاله وثانيها مسلك المتكلمين ولما كانت علة الحاجة الى المؤثر عندهم الحدوث او الامكان بشرط الحدوث فهم يستدلون بحدوث الاجسام والاعراض وبطلان الدور والتسلسل على وجود الصانع ثم بالنظر في احوال الخليقة كالاحكام والاتقان على صفاته كالعلم والارادة وثالثها مسلك الحكماء الطبيعيين وهم يستدلون بالنظر في الحركة والمتحرك الذي هو موضوع علمهم لانهم لما اثبتوا ان لكل متحرك محركا ولا يجوز ان يكون الشيء محركا لنفسه ويمتنع ذهاب سلسلة المحركات لا الى اول على وجود محرك اول غير متحرك ولا متغير لا في ذاته ولا في صفاته كالمتحرك في المعقولات المشهورة ولا في ذاته كالممكن المنفصل من اللابسية الذاتية الى الايسية قال والدي العلامة طاب ثراه وهذه طريقة الخليل على نبينا وعليه السلام حيث قال لا احب الآفلين ثم بالنظر في احوال المتحركات على صفاته كمن يجعل التلازم بين الاجسام المستقيمة الحركات وبين الحدود والجهات والسمويات وعدم مكان عليه بتتميم الآخر وان المتلازمات اذا لم يكن بعضها علة للآخر يجب ان يكون جميعها معلولة لعلة واحدة على وحدة جاعلها والا لكان انفكاك بعضها عن بعض وهو مستلزم لفسادها وبطلانها قال الله تبارك وتعالى لو كان فيهما آلهة الا الله

نفسه ثم ان الشيخ الرئيس رجح في الالهيات الاشارات منهاج الالهيين على غيره بقوله تأمل
كيف لم يحتج بياننا لثبوت الاول ووحدانيته وبراءته عن الصمات الى تأمل لغير نفس الوجود
ولم يحتج الى اعتبار من خلقه وفعله وان كان ذلك دليلا عليه لكن هذا الباب اوثق واشرف
ثم جعل الامر تقسيمين المذكورين في قوله تعالى سنريهم اياتنا في الافاق وفي انفسهم
حتى يتبين لهم انه الحق اولم يكف بربك انه على كل شيء شهيد بازاء الطريقين
ووسم منهاج الالهيين بطريقة الصديقين وقال المحقق في شرحه لبيان ان هذا الطريق
اوثق ان اولى البراهين باعطاء اليقين هو الاستدلال بالعلة على المعلول فبطل هذه يدل
على ان منهاج الالهيين في اثبات الواجب برهان لمي ومنهج غيرهم الدليل انه و
المتأخرون يتشبثون في جعل هذا المنهج لميا تارة بما قال الشيخ في برهان الشفاء ان اليقين
قد يحصل من الاستدلال بوجود الصنعة على صانعها مع ان العلم اليقيني بذي السبب لا يحصل
الا من سببه فيقولون كون العالم ممكنا مصنوعا علة لكون الواجب علة وصانعا له ان
علة لهذا الوجود الرابطي واشتغال الذهن منه الى الوجود الحقيقي بالحدس لا بالاكتساب ويعد
ما ميز وعليهم انه يلزم ان لا يكون صانعيته تع للعالم ثابتة بذاته بل يكون معلولة لغيره اجابوا
بان صانعية العالم لها ملاحظتان احديهما اخذها بحيث يكون هو صفة للواجب تع ومعناها
في كون الواجب بحيث يكون صانعا للعالم وليست معلولة لغيره وثانيتهما يكون صفة للعالم
ومعناها كون العالم بحيث يكون له صانع فالعالم صانعه المصنوعية وكونه ذا صانع والاول
علة للثاني والنتيجة اذن هي كون العالم ذا صانع واجب الوجود لكن عند هذا تحصيل للذهن
العلم بكون الواجب موجودا صانعا له من غير اكتساب بل بالبديهة الكلام على ما اصطلحوا
عليه هذا حاصل ما ذكروه واقول لا اختصاص لذلك بطريقة الصديقين بل هذه التمحلات
يجري في جميع الدلائل الانية والشيخ ايضا ذكر هذا في مقام ان الدليل ايضا انما يفيد اليقين
بهذه الملاحظة على ان النظر على ذلك التقدير ليس مقصورا على الوجود نفسه بل صار هذا ايضا
استدلالا بحال الخلق على الحق كما ترى وتارة يقولون الاستدلال بحال
مفهوم الموجود وهو انه فرده الممكن معلولة لعلته على حاله الاخرى معلولة لها وهي ان بعض
افراده واجب وهذا ايضا كما ترى وبعضهم يزعمون ان الحق ان جميع ما لك
في اثبات الواجب اني لكن منهج الالهيين في صفاته وافعاله لمي وغيره اني و

الترجيح

الترجيح من هذه الجهة وهو معروف في كلام القوم وبعضهم جعلوه تشبيها بالتم ثم اقول طبيعة الوجود
لما كانت طبيعة ناعتية لطبيعة الموجود عارضة لها مغايرة لها بالذات عينها كما يظهر
من تتبع عبارات الشفا وغيره فيكون الموجود بما هو موجود متقدما بالذات على الموجود
~~بما هو موجود متقدما بالذات~~ على الموجود بما هو واجب والواجب بما هو واجب وهذا
لا ينافي ما هو المشهور من ان الشيء ما لم يجب لم يوجد لان المراد منه ان الماهية ما لم يتصف
في مرتبة العقل وجودها بصفة الوجوب لم يمكن ان توجد لا ان اتصاف الشيء في الخارج بصفة
الوجوب متقدم على تحققه فيه او في الذهن على تقرره فيه فتأمل اذا تمهد هذا فلا يخفى عليك
ان الاستدلال بالموجود بما هو موجود وان له فردا في الخارج على الواجب بما هو واجب وان له
فردا هو واجب برهان لم بلا تمحل وتكلف لان العلم بثبوت الفرد الذي هو للموجود بما هو
موجود متقدم بالذات والطبع على ثبوت الفرد الذي هو للواجب بما هو واجب ولا يتوهم
انه يلزم على هذا ان يكون الواجب بما هو واجب معلولا لشيء اذ اللازم تقدم اعتبار الوجود
على اعتبار الوجوب وهو ليس مستلزما اذ ذاته تعالى من حيث انه مبدأ للاثار فرد للموجود ومن (والوجود ٧)
حيث انه منشأ لوثاقة الوجود فرد للواجب والوجوب والاعتبار الاول متقدم
بالذات على الاعتبار الثاني كما يقال في تقدم وجوب الوجود على سائر الصفات وفي
تقدم العلم والقدرة على الارادة وطبيعة الوجود والموجود بما هو موجود متقدم على جميع الاشياء
بل جميع الاعتبارات بالذات ولهذا جعل موضوعا للفلسفة الاولى والمراد بما قال
الشيخ وغيره انه لا برهان عليه تعالى بل هو البرهان على كل شيء انه لا برهان على ذاته من غيره
لا ان ذاته باعتبار ما لا ملاحظة ليس برهانا على نفسه باعتبار اخر او بعض صفاته ليس
برهانا على بعض اخر مع انه الشهيد عليها كما على غيره ولهذا بعينه صار هذا المنهاج
اشرف وانه اخص من غيره الماخوذ فيه وجود الممكن او الحادث او المتحرك بشهادة
عليه تعالى فان قيل ايضا اخذ فيه ايضا الامكان والممكن قيل اخذ هنا فيه على سبيل الاحتمال
دون الجزم وفي غيره يعتبر كون شيء ممكنا او حادثا او متحركا والتصديق به ثم ينتقل منه
الى وجوده تعالى هذا ما تيسر لي في بيان مسالك الافهام فانظر بعين البصيرة في اطراف
المقام ولا تغفل بلبس وساوس الاوهام ولا تعمل بما خبط من الكلام اذ فيه شفاء للاسقام
والتفكر على الملك العلام **قوله** ويمكن تقرير هذا الدليل اي الاستدلال في اثبات الاول

لا شيء ما لا الوجوب في الثاني الدور او التسلسل وكلا الامرين محال الوجوب قوله رحمه الله ان كان
كلها اي كل الافراد المعلومة بالبديهة او بعض البعض بعضها قوله رحمه الله فلانه مؤثر اي
لذلك الكل او البعض بناء على انه في حكم ممكن واحد في كونه الاحتياج كالكل او الكل واحد
منها جزءا او لي فتامل قوله رحمه الله في افراد الموجود اي مطلق لا المعلومة بالبديهة
فقط وكذا في الثاني قوله رحمه الله ويمكن حمل كلام المصنف على هذا بان يجعل ضمير يستلزم راجعا
الى كون الموجود واجبا واللام الموجود للجنس والقضية مهملة وعلى الاخر وهو الاظهر يكون
الواجب واللام للعهد فهي شخصية وعدم احتمال الحمل على الاول لعدم احتمال التقرير
الى تنبيه ذي تامل قوله لا يناسب اهل البحث انه ليس بحث حاجة الى ابطال التسلسل فان
الاوسط على المدعى دال من غير حاجة الى شيء مبنيا على ذوق وحدس قوله رحمه الله لنرم الدور في الحواشي
الخضرية لزوم الدور ممنوع والبيان غير تام وانما يلزم الدور لو توقف موجود معين
على ما يتوقف عليه بعينه ولم يلزم ما ذكر اذ تحقق الايجاد ما يتوقف على وجود موجود
من الموجودات ووجود كل موجود معين يتوقف على وجود علته فلا يلزم الا توقف
لا الدور واجاب عن ذلك سيد الحكماء بما حاصله ان طبيعة الايجاد
لما كانت طبيعة نوعية فلا محالة يحتاج طبيعة الموجودات جزءا ذاتيا لان ثبوت
صفة الشيء فرع ثبوت الموصوف في نفسه وطبيعة الوجود الامكاني يحتاج في طبيعة
الايجاد ويتاخر عنها فالدور لازم بين الطبيعتين واعترض عليه العلامة الطبسي بان
احكام الوحدة العددية لا تثبت للوحدة الابهامية النوعية او غيرها كما ان
اتصاف ماهية الانسان مثلا بالعلم والجهل لا يقتضي ثبوت التناقض لعدم وحدة
الموضوع وحدة عددية بخلاف اتصاف ذات شخصية بهما فلا يلزم ان يكون
الاحتياج الدائر بين الطبيعتين في صورة ليتم بان يكون كل واحد من افراد احديهما
بطبيعة وبهيته متعلق بفرد من طبيعة الاخرى لكن غير متشكك وذلك لان
الطبيعة الابهامية لا وجود لها في الخارج الا في ضمن الافراد ويمكن ان يحتاج كل من
الطبيعتين في ضمن فرد الى الاخرى في ضمن فرد اخر الذي يحتاج الى فرد من الاولى غير الاول
فانظر قال المصنف مصارع المصارع في الاثبات و النقطة اقول يمكن ان
يكون مراد المحقق انه اذا كانت الموجودات منحصرة في الممكنات يكون

وجود

١١٦

وجود كل واحد منها تحت ما صدرت من جهة عن رافع جواز تحقق وعدم جميع انحاء عدمها وهو عدم جميع
بالكلية بناء على المقدمة الاتية وان الشيء لم يمتنع جميع انحاء عدمه لم يجب وجوده لم يوجد
وذلك الرافع هو الواجب واي ما فرض موجودا لما كان الموجود البعض وجميع الموجودات
الممكنة كان وجوده متاخرا عن الايجاد المتاخر عن وجوده اذ الشيء ما لم يوجد لم يوجد فيلزم
تاخر وجود الشيء عن نفسه لو يحظر ذهن الدوار مستحيل ضرورة وكثير من ناظري هذا الكتاب قد غفلوا عن
استعمال هذه المقدمة في تقرير البرهان فاشكل عليهم تتميمه مع ان المحقق يقول ان تتميم جميع تلك
البراهين مبنية عليها قوله رحمه الله ومصنف للموجود المطلق هذا البرهان مستفاد من كلام الشيخ الرئيس في
اواخر التعليقات للشفاء وحاصله ان العبارة الاولى ان حقيقة الوجود بما هو موجود مع قطع النظر عن خصوصياته سوى الوجود
لا يحتاج في تحققه الى امر جانب او جزء تحققه وان لا يحتاج جميع الموجودات عليه بداهة فيحتاج هو الى
سالفه وذلك يقدم الشيء على نفسه فطبيعة الموجود بما هو موجود وحيثية التحقق في انحاء ممتنعة العدم
لا للعلم ولو لم يكن لها فرد يجب وجوده بالذات كان عدم جميع ممكناتها على المقدمة الاتية فينعدم الطبيعة
بانعدام الكل هف وانت تعلم ان المراد بالوجود المشتق منه الموجود ههنا ليس الوجود العام البديهي الاعتباري
الانتزاعي الذي ليس له تحقق في الخارج الا بعد ملاحظة المعقولات الثانية بمعنى الاعم وهو زائد
على جميع الموجودات متعلق بما في الذهن بل المراد هو الوجود الحقيقي الذي هو منشأ الاثار والمحقق
الحقائق وهو الموجود بالحقيقة ومعلوم بوجه ما فليتدبر قوله رحمه الله وهذا احق اه اي هذا البرهان
بهذه العبارة التي لا يلاحظ فيها امر غير الموجود الحقيقي والوجود البحت الذي هو الواجب
بالذات اسد على ما هو من ان المتالهين وكل ما سواه من موجودية بالاثر ... حضرة الحق سبحانه
ومن تلك هذا المنهج بان يكون طريقة الصديقين اذ المشاهد فيه هو المشهود عليه قوله رحمه الله
بجميع الموجودات من حيث هي اه ليس المراد المجموع من حيث هو مجموع اذ كل الاجزاء مبدءا
له لو كان له وجود في الخارج قوله رحمه الله ليس له مبدء بالذات اذ المراد بالمبدء بالذات
المبدء الذي يحتاج كل واحد منه في وجوده اليه اذ الذي هو مبدء البعض فقط ليس مبدءا للجميع
الا بالعرض وظاهر انه لو كان لجميع الموجودات مبدءا لكن يكون ذلك المبدء مبدءا لنفسه
ايضا واذا لم يكن للجميع مبدءا لكن يكون في الوجود موجود واجب الوجود بالذات اذ
لو انحصر في الممكنات احتاج الكل الى ما بسببه يمتنع جميع انحاء عدمه وهو عدم جميع الاجزاء
بناء على المقدمة الاتية وان الشيء ما لم يجب يمتنع جميع انحاء عدمه لم يجب وجوده ولم يوجد قوله رحمه

بمجموع الوجودات او عدم جميع الموجودات رأسا بحيث لا يوجد شيء منها اصلا ممتنع اذ ما لم يمتنع جميع انحاء
عدم الشيء لم يجب وجوده فلم يوجد وليس هذا الامتناع بسبب الا لازم لتقدمه على نفسه ايضا
وعدم جميع الممكنات ليس ممتنعا كذلك كما يحكم فيكون في الوجود ما يجب وجوده ويمتنع عدمه بذاته
وهو المطلوب في هذه الحيثية اشارة الى ان حيثية الوجود لا تنفك عن حيثية الوجوب لذاته بشرط او قيد
كما اورده صاحب الحواشي الفخرية وسلم المقدمة الاولى على الاول وقال جميع الممكنات لشرط الوجود
الضمني لك ومنعها على الثاني وقال انما يلزم ذلك على تقدير وجوب الواجب وهو اول المسئلة
على ان والدي العلامة طاب ثراه اجاب باختيار كل من الشقين لا على الاول فبان شرط
المذكور في الممكنات الصرفة بناء على المقدمة الاتية وان لم يشر اليه ما لم يجب لم يوجد لما كان
من قبيل العروض المتخيلة اذ الوجود [illegible] ليس وجودا بالحقيقة في الموصوف
ممكن بالامكان العام ان يصير [illegible] واما على الثاني فبان النظر في مفهوم الوجود مع قطع النظر
عن اثبات الواجب لذاته لو دل ان الممكن من حيث هو ممكن لا يمكن ان يتصف الا بالوجوب اللاحق
عليه ومنه يثبت وجود الواجب بالذات بناء على ان ما لم يمتنع جميع انحاء عدم الشيء لم يجب وجوده
بل مفصل بالعلل الممكنة من حيث هي ممكنة لا يحصل هذا الامتناع قوله رحمه الله مبتنية على مقدمة اخرى
اقول التصديق بهذه المقدمة وان كان بديهيا كما قال لكن لما كان في تصور اطرافها
نوع خفاء اشتبهت على كثير من الناس [illegible] عليها فنقول الممكن ما يجوز نظرا
الى ذاته وجوده مطلقا وعدمه مطلقا وان لم يجز لبعض انحاء عدمه كما يقولون في العدم الطارئ
على وجود الزمان او لبعض انحاء وجوده كما يقولون في الوجود الطارئ بعد العدم اللاحق على وجود
فقط انه متى لم ينضم الى الممكن ما بسببه يجب وجوده ويمتنع عدمه لم يصر وجوده واجبا ويكون
عدمه ممكنا بالامكان الوقوعي ايضا اذ كان موجب الممكن ايضا ممكنا كان الجائز عبارة
عن علة وجود المعلول مع تقدير وجوده واجبا وعدمه كذلك ممتنعا وبمجرد ذلك لا يصير
عدم المعلول مطلقا ممتنعا ووجوده واجبا بل مع ذلك يمكن عدمه مع عدم علته فكل ممكن
وان كان عدمه على تقدير وجود علته محالا لعلته لكن عدمه في ضمن جميع علله الممكنة
باق على امكانه لا يصير مستحيلا بشيء من العلل الممكنة اذا عرفت ذلك فنقول في ان جميع
الممكنات الصرفة التي لا يكون معها ما يجب وجوده ويمتنع عدمه لذاته سواء كانت
متناهية او غير متناهية [illegible] ترتب العلية والمعلولية ام لا في حكم ممكن واحد
[illegible] هو امكان طريان نحو من انحاء العدم على جميعها نظرا الى نفسها وهو العدم

بالكلية

بالكلية بحيث لا يوجد شيء منها اصلا وهو اذا انتفى كانت باقية على امكانها الصرف فلم يكن في الوجود شيء
يصير بسببه ذلك النحو من العدم الذي هو ممكن بالنظر الى ذات الجميع ممتنعا ويحصل وجود شيء منها
واجبا على الاطلاق فيكون امكان هذا العدم امكانا وقوعيا فاندفع ما في حواشي الفخرية من انه ان اراد
الامكان الذاتي فمسلم ولا يجدي نفعا وان اراد الامكان الوقوعي فممنوع ثم لا يخفى ان ليس المراد ان المجموع
شيء واحد له وجود واحد كالممكن الموجود اذ الحق ان ليس لمثل هذا المجموع وجود الا بحسب اعتبار
ولا وجود سوى الوجودات الاحاد وايضا ليس المراد من طريان الانعدام طريان العدم بعد الوجود كما
هو مخصوص بالبعض ومن حمل على هذا لفظ الطريان وتشبث في تتميم البرهان بالوجوب اللاحق غفل
عن انه لو فرض اثبات جواز هذا النحو من العدم الضمني على ممكن ومنع جميعها بالذات لم يكن هذه المقدمة
الضرورة بديهية ولا دخيلة في تتميم الجميع كما لا يخفى والعجب ان بعض افاضل المعاصرين اطال الكلام
بعد ما حمل كلام المحقق على العدم اللاحق بعد الوجود واستشعر النقض بالزمان اجاب بما هو المشهور
في الجواب عن الشبهة المشهورة على امكان الزمان [illegible] ان حاصله انه لا يلزم
من امتناع العدم الطارئ على الزمان ان يكون بقاؤه واجبا بالذات حتى لا يحتاج في الوجوب
اللاحق الى علة فان [illegible] رفع الوجود البقائي هو العدم [illegible] وهو ممكن فرفع الوجود البقائي
في ضمن احد فرديه وان كان ممتنعا في ضمن فرده الذي هو العدم بعد الوجود واثبت [illegible] بان
هذا لا يجدي في هذا المقام الا تقوية للايراد ثم لا يخفى عليك ان باستعمال تلك المقدمة يتم البرهان
الذي ذكره المصنف في فصل العلة والمعلول على ابطال التسلسل بقوله ولو ترامت [illegible] في سلسلة واحدة
الى غير النهاية لكان كل واحد منها ممتنع الحصول بدون علة واجبة لكن الواجب بالغير ممتنع
ايضا فيجب وجود علة واجبة لذاتها هي طرف السلسلة وتقريره انه لو ترامت [illegible]
العلية والمعلولية في سلسلة واحدة الى غير النهاية لكان كل واحد من احاد تلك السلسلة ممتنع
الحصول في الخارج الا بعلة واحدة موجبة لكن الواجب بالغير ممتنع الحصول الا على تقدير وجود
واجب بالذات لما عرفت من ان كل ممكن يجوز نظرا الى ذاته وبعد جميع علله الممكنة نحو من انحاء
عدمه وهو عدمه مع عدم جميع علله الممكنة ومن ما لم يمتنع جميع انحاء عدم الشيء لم يجب وجوده فيجب
وجود علة واجبة لذاتها متقدمة على جميع تلك السلسلة لتقدمها بالعلية كتقدم احاد تلك
السلسلة بعضها على بعض فيكون طرفا لها ولا يخفى عليك ان هذا التقرير الاتم في العلل
الموجبة الفاعلية فليتدبر قوله رحمه الله مع جميع الممكنات ما بسببه يمتنع عدم الجميع بالكلية

قوله ايجاد اجزاء الممكنات الصرفة لا يمكن ان يكون علة في علية العلل باقي عنه ما يرجح تام القابل والفاعل
القابل فاذا يمكن وجود الشي والفاعل واجب وجوده ويمتنع عدمه والعلة على الاطلاق كسببه يمنع جميع
انحاء عدم الشي ولا يكون الا في علة مترجحا تاما او بعيدا يستند اليه جميع العلل من العلة بالذات كما اشير
اليه سابقا فلو فرض ان يكون جزء الممكنات الصرفة التي ليس فيها ما يجب وجوده ويمتنع عدمه لذاته
في علة لها لكن سواء كان واحدا او جملة ما فوق المعلول الاخير او غيره يكون هو سبب لامتناع عدم ذلك الشي لنفسه
وعلله بواجبه وايضا كل جزء وفرض ان يكون علة له لكان علة اصله بذلك منه كما قال ادرج
في الاثبات **قوله** ره لا يمكن ان يكون موجبا ممكن الامر قد علم فيما سبق ان الممكن وجوده كان
او كثير الا يمكن ان يكون موجبا على الاطلاق لشي اصلا فلا حاجة الى التكرار **قوله** ره ولا شك ان
هذا المنهج اخص حسبح من تقرير هذا اهل منهج الالهيين موقوف على وجود موجود ما او
طبيعة الموجود بما هو موجود او الموجودات ويمكن التقرير بحيث لا يحتاج الى ذلك بل بمحض
اخذ امكان وجود شي مسبوقا لكن بالامكان الوقوعي هو عبارة عن كون الشي بحيث لا يلزم من فرض
وقوعه محال ذاتي اذ بمجرد الامكان الذاتي للممكن لا يمكن اثبات علته ولا يلزم من امكان الافراد
الغير المتناهية المتصورة لماهية العقل الاول مثلا كثرة في الواجب او تكثر فيه بل لا بد من امكان عدمها
مطلق عدمه فضلا عن ذلك علوا كبيرا ثم لا يخفى عليك ان جميع تلك البراهين على ما قررنا موقوفة
على اصل ان الشي ما لم يجب لم يوجد وهو بعد ملاحظة ان الشي ما لم يرجح وجوده على عدمه لم يمكن
ان يوجد وان ترجح المرجوح ممتنع ظاهر لا سترة فيه فتنبه **قال** المص اشار اليه برهانه الوجهين
الثاني في صفاته تعالى في انه تم متصف بالصفات الكمالية ومنزه عن الصفات والنقايص الامكانية
لكن بحيث لا يوجب ذلك كثرة في الذات ولا في الجهات اي لا ان شيئا او جهة منه علم وشيئا
او جهة منه قدرة او ارادة او غير ذلك حتى يلزم التركيب المقتضي للاحتياج الى الاجزاء والمنافي
لوجوب الوجود ولا ان شيئا فيه علم وشيئا فيه قدرة حتى يكون محلا للاعراض
بل ممكن بالقياس اليه السبب الذي على حقيقته ذاته وهويته البسيطة التي لا تكثر ولا امكان
فيها اصلا هي بعينها حيثية صفاته الحقيقية نعم في التعبير عنها تعدد وترتيب بمحض اعتبار الذهن
وملاحظة العقل لا بحسب الخارج او الواقع فكما انه من حيث هو منشأ لانكشاف الاشياء
علم كله ومن حيث انه منشأ لصحة الفعل والترك قدرة كله ومن حيث انه هو مبدأ
الرجحان فعل العالم على النظام الاكمل والاصلح لكان العالم بل وجوب صدوره كذلك عنه

ارادة

في صفاته

ارادة كله وكذلك في غيره وجميعها راجعة الى حيثية وجوده التي هي عين حيثية ذاته وايضا صفاته الاضافية
كلها راجعة الى اضافة واحدة هي المبدئية التي تصحح جميع الاضافات كالرازقية والمصورية وغير ذلك
وتغايرها بتغاير الاشياء المضاف اليها وتترتب بحسب ترتبها كترتب مبدا ابتداء لها
وكذلك صفاته السلبية جميعها ترجع الى سلب واحد هو سلب الامكان الذي يدخل تحته
سلب الجوهرية والعرضية وغيرهما ثم لا يخفى عليك انه لا يلزم في صدق المشتق حقيقة على شي قيام
مبدا الاشتقاق به حقيقة بل لو كان مبدا الاشتقاق كالعلم مثلا قائما بنفسه بحيث يترتب
عليه اثار المشتق لكان احق باسم المشتق مما قام به المبدا فالله سبحانه عالم حقيقة لا بعلم قائم
به وقادر لا بقدرة يقوم به ومريد لا بارادة تعرضه بل هو نفس العلم والقدرة والارادة وكذا سائر
الصفات الحقيقية ولو نازعنا في ذلك بعض ارباب اللغة لا نبالي به اذ الغرض تحقيق المعنى
لا التبيين الالفاظ فان قلت يلزم على ما ذكرت كون حقيقة المقولات مشتركة للاعراض
في مهياته الواجبة تحت المقولات او القول بالاشتراك اللفظي نقول كما ان مفهوم الوجود
المطلق مع وحدته احد افراده قائم بذاته هو حقيقة الواجب تعالى والباقي عارضة لماهيات الممكنات
وهو امر اعتباري عارض للجميع كذلك يمكن ان يكون لكل من هذه المفهومات فرد واحد بسيط هو
عين حقيقة الواجب تعالى غير داخلة تحت مقولة وسائر افراده اعراض داخلة تحت المقولات
والاجناس والفصول ويكون المطلق منه امرا اعتباريا عارضا للجميع هذا غير مستحيل في النظر ولو استشكل
عليك او استحال عندك فعليك بما هو المشهور من القول بالنيابة والله ولي العصمة والهداية
قال المص اشار الى برهانه وجود العالم بعد عدمه يعني به الحدوث الزماني
او لا شك ان تقدم العدم على الوجود ليس ذاتيا ولا طبيعيا ومعلوم انه لا يتصور من اقسام التقدم هنا
سوى الزماني وهو فيه ما فيه والذي العلامة طاب ثراه من ان تقدم عدم العالم على وجوده لو كان
زمانيا لزم ان يكون قبل كل زمان زمان لا الى نهاية وينتفي القدم والزمان الموهوم
الذي اثبته الاشاعرة قبل وجود العالم غير صحيح عند المحصلين من المتكلمين ومنهم المص
كما يظهر من تصفح كلامهم وايضا ما ذكره من ان تقدم العدم على الوجود ليس ذاتيا ولا
طبيعيا مم عند الحكماء كما هو جوابهم في اثبات الحدوث الذاتي ثم اقول الاشبه ان يكون
اذا كان زمان وجود العالم متناهيا في جانب البداية كما هو مذهب المليين

في القدرة

للعدم تقدم ما عليه سوى التقدم الذاتي الذي اثبته الفلاسفة لعدم الممكن على وجوده المعبر بالحدوث الذاتي
شبيه بالتقدم الزماني الذي للحوادث الزمانية او لاجزاء الزمان بعضها على بعض عندهم في عدم
احتماله لان يجامع المسبوق والفرق ان التقدم الزمانيات ملاكا في ايجاب متجدد امنقضيا مستمرا بحيث عرض
لاجزاء ما حصل من تجدد شار لتصرمها واستمرارها ثم انه اتصال ذلك التقدم اولا بالذات ثم بتوسطها
يعرض للحوادث وهذا العرض له مزاولة التقدر والتكمم بخلاف تقدم العدم على وجود العالم على مذهب
بل كل ج المليين فانه ليس له شيء من ذلك الملاك اي لا تقدر وتعينه ولا تكون فيه قرب وبعد وزيادة ونقصان
الا بمحض التوهم ونظير ذلك ما قالوا ان فوق محدد الجهات لا خلاء ولا ملاء مع ان الفوقية متعارفة
بمكان ان العقل ينتزع لعلمي شاهد البعد المكاني وراءه عدم صرف ونفي محض ويشرع في ذلك
ان ج ويحكم بمعونة الوهم ان لهذا العدم فوقية على المكان والمكانيات كفوقية بعض اجزاء المكان على
المحق ج بعض مع انه لا مكان هناك كذلك هنا يحكم شاهي الزمان والزمانيات في جانب الابتداء
ان وراءه عدم صرف ونفي محض ويحكم بان لهذا العدم الصرف قبلية على وجود العالم و
الزمان شبيهة بقبلية اجزاء الزمان بعضها على بعض وهذا هو المراد من قول المص وجود العالم
بعد عدمه او هو كحدوث الزماني المتفق بين المليين والفلاسفة وما يلزم من ذلك وجود زمان
قبل الزمان بل مجرد ذلك الزمان الموجود مع ملاحظة منشائه كاف في انتزاع الوهم وحكم العقل
بهذه القبلية وليس هذا اثبات الزمان الموهوم كما ليس ذلك اثبات المكان الموهوم
فتدبر قوله انما اراد ان بعض الا ليس شيء منهما لما حصل ان الشارح النزاع في الايجاب والاختيار
بين الفلاسفة وبين قاطبة المليين وفسر الاختيار بما هو المراد منه لما ذهب اليه جمهور الفلاسفة
ايضا على ما يجيء بانه اراد المحقق ان يحمل كلامه على ما لا يكون مذهبا للفلاسفة ويكون متفقا
عليه بين المليين فحمل صحة الفعل والترك في كلامه على عدم لزوم شيء منهما لذات الفاعل
وامكان انفكاك ذات الفاعل عن كل واحد منهما الى ما علا بان يمكن الفعل تارة والترك
اخرى والتعبير بالوقت لضيق اللفظ لا دلالة على الزمان الموهوم والفرق بين توهم الوقت
واثبات الوقت الموهوم ظاهر وذلك وان كان اصطلاحا غير مشهور في القدرة وغيره
عليه ج يتبادر عن عبارة الشارح لكن يجب حمل كلامه على حتى يصلح ان يكون محلا للنزاع بين
الفلاسفة وقاطبة المليين ومرجع ما لشارح في قدم العالم وحدوثه وقد يحمل الصحة هنا على

الا مكان

الامكان اخص الوقوعي وقد يصير هذا الاخير ويقال ان الايجاب القائل بهذا المعنى مستلزم للقدم
فيرد عليه ما ان دوام الدين العلامة طاب ثراه من ان هذا لا يصلح ان يكون محلا للنزاع بين الحكماء
والمعتزلة القائلين بان الشيء ما لم يجب لم يوجد وان بالارادة يجب صدور العالم عنه تعالى
في الوقت الذي يقتضيه الداعي كالعلم بالاصلح او المصلحة او ذات الوقت ويمتنع في غير
ذلك الوقت نعم يصلح ان يكون نزاعا بين الاشاعرة القائلين بعدم وجوب شيء عنه تعالى
بل يجوزون الترجيح بلا مرجح وبين الحكماء ومن يحذو حذوهم في ذلك من المعتزلة والقول
لا شبهة ان يكون قول المحقق متضمنا لعدم النزاع بين الحكماء والمعتزلة لما في قدم العالم وحدوثه
انما متفق ان في ان الحاد العالم وجب مع الصفات الزائدة الارادة التي هي غير الذات اشارة
الى ابطال هذا الاتحاف فلا يرد انضمام ما قال والذي العلامة ان بمجرد نفي النزاع في الصحة
بمعنى امكان الصدور بالنظر الى ذات الفاعل لا يثبت ان النزاع ليس الا في قدم العالم وحدوثه
اذ يحتمل تحقق النزاع في الصحة بمعنى الامكان الوقوعي وعدمه كما بين الحكماء والاشاعرة
فلا وجه ان يشير اولا الى نفي هذا الخلاف فيحصر حيث قرر الصرف النزاع الى ما نقل كلامه ولعل قوله
والاولى بالنظر الى ما ذكرنا ثم ما ذكره بعض افاضل المعاصرين ابطال الترقي ورفع هذا الاحتمال
من الاسف رغم الامكان الوقوعي بقوله ان كان المراد الامكان الوقوعي بالنظر الى ذات
الفاعل فقط بدون اعتبار الارادة فهو متحقق عند الفلاسفة ايضا وان كان المراد الامكان الوقوعي
الفاعل ج بالنظر الى ذات مع الارادة فهو منتف عند المعتزلة والفلاسفة جميعا فمنشؤه بعدم القهوة منع الامكان
الوقوعي وانما بالنظر الى الواقع نفي لا بالنظر الى امر واعتبار مرتبته من مراتب تحليل العقل
حاش عن ذلك وقد يحمل النزاع في تقدم الشرطيتين المذكورتين في تفسير القدرة وتحقق تقدم
الاولى وانه واقع عند الحكماء اذ لا خلاف للمليين وهذا ايضا ليس مما ينبغي اذ الكشية عنده
على الذات عند بعض المليين وقديمة عند اخرين اللهم الا ان يراد متعلقها فيرجع الى ما قال
المحقق قوله لهذا والغرض ان معنى الصحة اي الغرض من تفسير كلام الشارح بما ذكره انه ليس يمكن
ان يكون مراد الشارح من الصحة الفعل والترك بمعنى امكانهما بالنظر الى ذات الفاعل بذاته
فان الفلاسفة ايضا قائلون بانه متحقق في هذا المعنى فالنزاع ليس في هذا المعنى والشارح بصدد بيان
محل النزاع والفاضل المعاصر اطال الله بقاءه كتب هنا حاشية بهذه العبارة هكذا
في جميع النسخ التي وصلت الينا والصواب لانه لا يخفى ليس الا الامكان بالنظر الى ذات الفاعل

فاعل و

من حيث هو فاعل كما يرشد اليه قوله واراده ومعنى امكان الصدور واللاصدور بالنسبة الى الفاعل من حيث
قرابع الثالث فيها في ان الايجاد والعالم الخ وكان كلمة الا سقطت من القلم اشتهر ثم علق الترويج ذلك
حاشية خطوطية ولعمري انه لا يدري لو صور كلمة الا كما صور فضلا عن ان يكون صوابا و ... الخط
ولعل مراد هذا الفاضل شئ لا يصل اليه فهمي والله يعلم **قوله** رحمه الله من حيث هو فاعل الحيثية للاطلاق
لا للتقييد بوصف الفاعلية اي لا من حيث هو مريد او ذو ارادة يجب صدور المراد ويمتنع
عدمه عند الحكماء والمعتزلة **قوله** رحمه الله صحة صدور الفعل اي بامكان الصدور واللاصدور و
التعبير عنه بالفعل بالفعل امر شايع كما في الحكمة استكمال النفس **قوله** رحمه الله والتلازم بين المعنيين
فلا فرق بينهما متفق عليه قال في العلاقة لا يشترط في ذلك خلافه فان الامكان المذكور لا يوصف
الفاعل او للمعقول والكلام هاهنا على الاول فلا شك ان صحة الامكان بهذه غير الوجوب نعم عندهم قالوا
واجب الوجود بالذات هو واجب الوجود من جميع الجهات وفي الشفاء فلا يمكن لو كان كذلك لكان كل فعل
محال لا ان الافعال غير الممتنعة من الصفة ممكنة الصدور واللاصدور اذ لا امكان للممكن من حيث ذاته لا يكون
ليشبه ان يكون مرادهم من قولهم واجب الوجود بالذات واجب الوجود من جميع الجهات انه لا يمكن
ان يكون في ذاته بعض جهة وحيثية امكانية بحسب الواقع ونفس الامر لا انه بحسب جميع الجهات ولا الاعتبارات
الوضعية العقلية التي بمحض تحليل العقل واعتبار المعتبر واجب الوجود فانهم صرحوا بان ذاته تعالى من
حيث هي نايب مناب بعض الصفات ومنشأ لاثاره معلول ومتأخر عن ذاته تعالى من حيث
هي نايب مناب صفة اخرى ومنشأ لاثارها وقال الشيخ الرئيس في سابع ثامنة الالهيات الشفاء
ولا يتأتى بان يكون ذاته ماخوذة مع اضافة ما ممكنة الوجود فانها من حيث هي علة لوجود زيد
ليست واجبة الوجود بل من حيث ذاته هذا ويمكن ان يقال ان الامكان المذكور ليس من صفات الفاعل
والا هو الامكان الذاتي او الوقوعي للمفعول الذي هو حاله بالقياس به وجوده في نفسه بل هو صفة
لصدور الفعل عن الفاعل وليس هو نفس القدرة بل القدرة هي في الفاعل منشأ لهذا الامكان
كما مرت الاشارة اليه كان الارادة هي منشأ الترجيح او الوجوب والقول على الموجبة
سواء كانت تامة او ناقصة ليست الا علية ممكنة الصدور واللاصدور عنها بل معلولها
ممكنة الوجود في نفسها بالنظر الى ذواتها او بالنظر الى الواقع ايضا فقط وتخصيص المقام ان صدور
الفعل عن الفاعل قد يكون من مقتضيات ذاته بذاته بحيث لا يكون للاعتبار مشية مدخل في
الصدور فيسمى ذلك الفاعل موجبا باعتبار انه ليس فيه الا الوجوب فقط لانها
غير موقوف على شرط واله من خارج او غير تام وقد لا يكون كذلك بل يكون الصدور واللاصدور

بالنسبة

بالنسبة الى ذاته بدون اعتبار مشية متساويين ويمكن ان يرجح احدهما على الاخر بالمشية فيسمى ذلك
الفاعل قادرا باعتبار انه يصح منه كل من الصدور وعدمه اذا لم يلاحظ مشية لاحدهما ومختارا باعتبار
امكان الترجيح بمشية ويعبرون عن المبدا تارة بكون الفاعل بحيث يصح منه الصدور واللاصدور
بالنظر الى ذاته من دون ملاحظة مشية وتارة بكونه بحيث ان شاء فعل وان لم يشا لم يفعل
وهذا المفهومان متلازمان لا ان المعنى القدرة والاختيار والتعبير عن احدهما لا يمكن الا بالتلازم
ثم من القائل صدور العالم عن الواجب نعم عند الفلاسفة ليس من قبيل الاول بل من قبيل
الثاني فتوهم لا ايذاء من الى انه نعم ليس بقادر مختار بل ذهبوا الى ان قدرته وارادته لا يوجبان
كثرة في ذاته بل علمه بنظام الممكنات على الوجه الاتم الاصلح الذي هو عين ذاته من حيث انه منشأ
لسبب لصحة صدورها عنه قدرة واختيارا من حيث انه منشأ وعلة لوجوب الصدور عنه ارادة
صرحوا بذلك في كتبهم ولا نزاع للمعتزلة معهم في ذلك بل انما النزاع بينهم في ان قدرته هل هي منشأ
الصحة عدم لزوم الفعل لم لا بل يجب الايجاد العالم عنه لا انه بحيث لا يمكن تعطيل الصلاة
وهذا يرجع الى النزاع في قدم العالم وحدوثه نعم للاشاعرة معهم نزاع اخر سوى ذلك وهو انه هل القدرة
يكون منشأ لصحة الفعل والترك صحة وتسوية بحيث يمكن تحقق كل منهما في الواقع بدلا عن
الاخر في اي وقت كان بلا داع ومرجح سوى الارادة ام لا **قوله** رحمه الله فالنزاع بين الحكماء
والمعتزلة اه اي المتفقين منهم مع الحكماء في القول بعدم زيادة الارادة على الذات وبوجوب
الاصلح كالمتصوفة واصل بن عطاء والنظام فانهم منهم بزيادة الارادة وحدوثها كالجبائية
وعبد الجبار والقائلين منهم بعدم وجوب شئ عقلا كالفرد فيحتمل الامر معنى عنده والطرفية
حالية محضة **قوله** رحمه الله ومنها ان التفريع على ما ذكر تقريره لما عرفت ان الحكماء وجمهور
المعتزلة متفقون في ان الله تعالى قادر بمعنى ان ذاته بذاته بدون اعتبار كونه مريدا منشأ لصحة
صدور الفعل والترك وبالارادة التي غير زائدة على الذات يجب الصدور على الوجه الاصلح
ويمتنع على غيره وانما النزاع في انه هل يكون ذاته منشأ والصحة عدم لزوم الفعل كما ذكر ام لا وانه
هذا يرجع الى النزاع في القدم والحدوث فالمناسب في هذا الكتاب بناء على مذهب المصنف
الموافق لجمهور المعتزلة في هذه المسئلة ان يغير الايجاب المذكور في قوله وجود العالم لوجود
نفس الايجاب بامتناع انفكاك ذاته تعالى في الازل عن ايجاد مطلق العالم وفيه ايضا اشارة
الى دليل اخر على وجوب حمل الصحة في عبارته على ما ذكره رحمه الله كما لا يخفى واسناد الانفكاك
الى الذات للاشارة الى ان الانفكاك انما يتصور عندهم هو ما كان من جانب الفاعل بسبب
القدرة والعلم والارادة اذ تخلف المقدم عن مقتضى العلة التامة مستحيل عندهم ايضا

وليس هذا من قبيل عروض الفاقة للحرض كما توهم فاندفع ما في الحواشي الفخرية من ان هذا التعبير ليس على ما ينبغي بل
المناسب ان يقال بامتناع انفكاك ايجاد العالم عن الذات قوله رحمه الله على الحق ان ينقل الخ
الى قبيل الايجاب المتنازع فيه بين الحكماء والمعتزلة اذ كان هو قدم العالم كما ذكر فكيف يحتاج
نفيه جهة في الاثبات وقد مر نفي القدم وكيف يمكن نفيه من نفيه وهو هو فنقول لزوم الفعل
للفاعل بمعنى واحد اذ انتفى الفعل عن الفاعل بحيث لو كان الايجاب بالمعنى المذكور واذا
انتفى الفعل كان قديما للفعل ان كان فاعله قديما فقدم العالم اللازم من الايجاب الواجب
لا نفيه وبداهة لزوم التابع للمتقدم وبثبوت الاستثنائية لا ينافي نظرية النتيجة والمراد من قوله في النزاع
بين الحكماء والمعتزلة ليس الا قدم العالم وحدوثه ان النزاع بينهما في الايجاب والاختيار انما يرجع
الى ذلك النزاع قوله رحمه الله هذا الاستدلال انما يناسب اهل الاشاعرة لنفوا مطلق الايجاب
عن الله تعالى وزعموا ان المختار لا يتوقف ترجيح احد مقدوريه على الاخر على شرط ومخصص بل
له ان يرجح احد مقدوريه على الاخر بالارادة من غير مرجح وبدون ايجاب وزعموا ان تاثيره
تعالى في العالم لو كان بالايجاب باي معنى كان او كان محتاجا الى مرجح غير الارادة لزم اما
القدم او ثبوته في الشروط الحادثة فالقول بان العالم لو كان حادثا لتوقف على شرط حادث الازم الازلية
لنفي الايجاب مطلقا بل لنفي الاختيار المختص بهم على زعمهم فالاستدلال المذكور في الشرح مناسب
لهم وما في الحواشي الفخرية من ان اجراء الدليل المذكور من قبلهم غير تام اذ هم يجوزون تخلف المعلول
عن العلة التامة واستحالته ماخوذة في الدليل مدفوع بان المذكور في الاستدلال هو التخلف
عن الموجب التام وهو باطل باتفاق العقلاء لكن الاشاعرة ينفون الموجب مطلقا لا انهم
يجوزون التخلف كيف وهو في قوة اجتماع النقيضين واما التخلف كتخلف المعلول عن العلة
التامة فهو وان كان جائزا عقلا عندهم لكنه غير واقع ويستحيل عادة نعم تخلف العلة
التامة عن المعلول بمعنى انفكاكه في ارتفاع الازل عن ايجاد الفعل مطلقا جائز وواقع عند اكثر
المتكلمين لان ذاته تعالى مع علمه وارادته علة تامة في الازل لوجود العالم عندهم بل موجب
تام عند المتقدمين كذا وجدوه والعالم غير موجود فيه وما تجويز ذلك عند كل طائفة اخرى وعند
المصنف هو العلم بالاصلح والايجاب بهذا الاستدلال من قبل غير الاشاعرة من المتكلمين فغير
مناسب الا ان المصنف فلان القول بان الشيء لو كان لتوقف على شرط حادث الماخوذ حدوثا و
في الاستدلال غير مسلم عنده فانه قائل بان العالم حادث ولا يتوقف الا على ذاته و
علمه بالاصلح وارادته القديمة التي هي عين ذاته والعلم بالاصلح كاف في ترجيح الحدوث
ولا يلزم لفرض الايجاب المتنازع فيه بينه وبين الحكماء الذي هو في قوة فرض القدم
بل

بل يلزم كما يشير في كلام المحقق رحمه الله وكيف يجوز استعمال مقدمة في الاستدلال غير مسلمة عند المستدل ولا لازمة لخصوص
نقيض مدعاه فان قلت يجوز ان يكون تلك المقدمة مسلمة عند الحكماء ويكون الاستدلال من قبيل المقدم
الذي اعترف عليهم حتى يكون جدليا قلت انها غير مسلمة عندهم ايضا لانهم يعتبرون في استناد الحادث بتشبيهه
الى القديم بموجود قديم مستمر متجدد متصل في الوجود باعتبار اجزائه كالحركة يكون بعضها شرطا لحدوث
الحادث وباعتبار استمراره مستندا الى القديم السرمدي كما بينوه في محله وان الكعبي واتباعه من المتكلمين في ذلك
الاستدلال خلاف المصنف اذ مذهبهم ان الشاهد والحدوث من لوازم ماهية الزمان والوقت والعالم
بجميع اجزائه زمانية فوجوده في الازل ممتنع وصدوره في وقت عند الله تعالى من غير توقف على شرط
حادث ممكنا وعند المعتزلة القائلون بتخصيص الحد اول الاوقات لحدوث العالم على سبيل الاولوية
لسبب مصلحة تعود على العالم فهم ايضا كالمصنف في ذلك الاستدلال اذ عندهم لا ملاحظة تلك
المصلحة يصير ارادة الايجاد في اخر عدمها وبالارادة يصير الايجاد واجبا وعدمه ممتنعا فلا يحتاج
الى شرط حادث نعم توقف الحادث على الشرط الحادث مسلم عند بعض شيوخ المعتزلة القائلين
بتسلسل الارادات وبوجوب حدوث الفعل عند الارادة المتعلقة به لكنهم يجوزون مثل هذا
الشرط فكيف يصح جريان هذا الاستدلال من قبلهم فظهر انه لا يناسب الا الاشاعرة
قوله رحمه الله اذ على تقدير هذا الاجراء اي لو سلم المصنف القول بان الحادث موقوف على شرط
حادث واجرى الدليل المذكور في الشرح فللمعترض ان يعارضه ويقول تأثيره تعالى في العالم
لو لم يكن بالايجاب بالمعنى المستلزم للقدم لزم اما ترجيح الفاعل بدون مرجح كما هو مذهب الاشاعرة
او احتياج التأثير الى شرط حادث وكذا الى غير النهاية كما هو مذهب بعض شيوخ المعتزلة
بناء على ما قلت من ان كل حادث موقوف على شرط حادث والكل باطل فلا مخلص عن ذلك الا بالفرض
للمصنف عن هذه المعارضة الا القول بالعلم بالاصلح وهو مستلزم لبطلان المقدمة التي سلمها في اجراء
الاستدلال قوله رحمه الله على ان يقول الخ اي على تقدير تسليم المصنف تلك المقدمة للحكيم
ان يتم عليه قدم العالم بان يقول لو كان العالم حادثا لتوقف على شرط حادث والا لزم التخلف
عن الموجب التام لان ذاته تعالى مع صفة علمه وارادته الازلية موجب تام لايجاد العالم
عند المصنف ولا يمكن للمصنف منع اللزوم لانه سلمه في استدلاله او يقول العالم قديم لانه
لو كان حادثا لتوقف على شرط حادث والا لزم تخلف العلة التامة عن المعلول و
لا يمكن للمصنف تجويزه لانها كما عرفت مبنية عنده على العلم بالاصلح المستلزم لعدم تسليم تلك المقدمة

كما مر **قوله** رحمه الله واي حصل نحو الاكوان الفخرية لا يخفى منافاة ما ذكره في ذيل اي حصل لما ادعاه اولا من
ان هذا الاستدلال انما يناسب لمذهب الاشعري اقول لعل مراده ان قول المحقق ره الا ان القول
بان الشيء لو كان حادثا لتوقف على شرط حادث غير مسلم عند اكثر المتكلمين اي الاشاعرة والمعتزلة
الا من قال بتجدد الارادات ولا يلزم لفرض الايجاب بالمذكور فكيف يصح استعماله في مطالب
منافٍ لقوله هذا الاستدلال يناسب لمذهب الاشاعرة ثم اقول لدفع هذه المنافاة
ان للاشاعرة في هذا المقام مطلوبين كما سيقول المحقق ره احدهما نفي الايجاب اي نفي المستلزم
للقدم المخصوص بالحكماء وثانيهما نفي مطلق الايجاب المشترك بين الحكماء والمعتزلة اثبات الاختيار
المستلزم لجواز الترجيح بلا مرجح المخصوص بهم والمقدمة المذكورة وان كانت مسلمة عندهم ايضا
ولا لازمة لفرض الايجاب الاول لكنها لازمة لفرض الايجاب الثاني على زعمهم على النفي
الاختيار المخصوص بهم فيصح استعمالهم في اثبات المطلوب الثاني دون الاول فان قيل كيف يجوز
عندهم لزوم تلك المقدمة لفرض الايجاب المطلق والمجوز للايجاب اي اختيار عدم لزوم تلك
المقدمة للايجاب الراجح في القدم من جهة ان فرض الحدوث المذكور عندهم منافٍ لفرض ذلك
الايجاب بين الاشاعرة فيه اذ محصل الكلام انه على تقدير قدم العالم لو كان حادثا لتوقف على شرط
حادث والطلائه ظاهر بخلاف الايجاب المطلق فانه لا منافاة بين فرضه وفرض حدوث العالم
فيحتمل لزوم تلك المقدمة على فرضه دون الاول ولشبه ان يكون في قول المحقق نعم يصح استعمال
الاشعرية في اخر اشارة الى رفع توهم تلك المنافات واشباه ذلك من التوهمات **قوله**
ره بل حتى جوزوا ترجيح الفاعل المختار اشارة الى ان نفي الايجاب مطلقا لا يكفي في ابطال الاستدلال
لذكر بل يجب مع ذلك القول بجواز ترجيح القادر احد مقدوريه على الاخر من غير مرجح كما هو
مذهب الاشاعرة اذ للقائلين بالايجاب مطلقا قولان كما ذكره الامام الرازي في الاربعين
وسيجيء نقلا عن المصنف الاول ان صدور الفعل عن القادر موقوف على داعٍ يصير الفعل بسببه
اولى بالوقوع الا انه لا ينتهي الى حد الوجوب حتى يبقى الفرق بين الموجب والقادر والثاني انه
لا يتوقف على انضمام الداعي والمرجح اليه اصلا بل القادر هو الذي يرجح احد مقدوريه على الاخر بدون
مرجح والاستدلال المذكور انما يصلح للقائلين بالثاني دون الاول ثم ان الامام الزم القائلين
بالاول القول بالايجاب بان على التقدير كون الفعل والترك في حيز السوية اذ لو كان احدهما راجحا
الوجود على العدم ممتنع فعند ذلك صار الوجود اولى لكان العدم المرجوح بالامتناع اولى فالوجود
الراجح يكون واجبا اقول ولعل الباعث على اختيار المصنف القول بالايجاب بموجب ذلك **قوله**

رحمه الله

رحمه الله ان قدم الفعل المطلق اقول انما حمل القدم في عبارة الشارح على قدم الفعل المطلق لا الفعل
من حيث هو فعل او الفرد المنتشر او على قدم فرد شخصي او جميع الافراد لانه انسب بالمقام
بالايجاب اولا ولما حمل المعنيين الاخرين ايضا اولا او اورد هما ايراد على نفي بقوله
فان قيل مراده الخ ولذا لذلك الايراد مورد اخر اورده في اخرها ولما هو الاخر
فقد وقع لما اورد في الحواشي الفخرية بمعنى ان الظ لزوم قدم جميع اشخاص العالم على مذهب الاشاعرة
ودعاوي حركات العباد بالفاق اهل الاسلام على ان لزوم قدم جميع الاشخاص ثم لا يمكن
استناد بعضها الى شرط هو قطعة فيستمر من موجود مستمر غير مرتب حركة على زعم الفلاسفة
كما مر **قوله** رحمه الله ولزومه للايجاب بالمعنى المذكور اي امتناع انفكاك ذاته عن اثره اذ لو
تخلف اثره كالعالم مطلقا في الحواشي الفخرية لزوم قدم الفعل المطلق للايجاب انما يظهر بضم
كون الفاعل قديما فليس بيّنا فتامل فيه **قوله** رحمه الله ذلك التوقف مبتدأ او خبره قوله يستلزم
وقوله ممنوع خبر كون وقوله محالية مع ما في خبره يحتمل ان يتعلق بقوله مستلزم على ما يظهر
بالتامل وقوله والمكان عطف على قوله محالية ونظم المرام ان لزوم توقف الفعل المطلق
على تقدير حدوثه وايجاب الفاعل على شرط حادث مع كونه ممنوعا كما مر بقوله غير مسلم الخ
وبقوله لا ايجاب اي دائما الخ مستلزم لتقدم الشيء على نفسه وذلك الاستلزام لا يخلو
محاليته هذا الحدوث على تقدير الايجاب بمعنى امتناع الانفكاك في الكلام الكائن
ثلثة احدها ان ذلك التوقف ثم ثانيها انه على التقدير تسليمه مستلزم لتقدم الشيء على نفسه
لا الثالث مع تسليمه انه لتقدم الشيء على نفسه وان كان محالا لكن جاز ان يكون لازما لفرض الحدوث
على تقدير ذلك الايجاب اذ هو في قوة فرض اجتماع المتنافيين والمحال جاز ان يستلزم
محالا اخر فتامل وجعل والدي العلامة طاب ثراه قوله محاليته سندا للمنع اي يمكن ان
لا يتوقف الفعل المطلق على فرض الحدوث وايجاب الفاعل على شرط بناء على ان الحدوث
على هذا التقدير محال والمحال يمكن ان يستلزم محالا اخر هو عدم التوقف على شرط وقوله مستلزم
الذي هو خبر المبتدأ او دليل اخر على ابطال التوقف فعلى هذا يكون المشار اليه بذلك هو اصل
المنع لعدم وجود العاطف وقد يجعل محاليته خبر المبتدأ وقوله والمكان استلزام في
الكلام جملة اخرى مشتملة على مبتدأ وخبر منقول في الحواشي الفخرية فيصير محصول الكلام
ان ذلك التوقف مع ممنوعيته لزومه لظ ايضا لانه ناش من محاليته حدوث الفعل المطلق
على تقدير الايجاب بمعنى امتناع الانفكاك فيكون كمعارضة للمقدمة الممنوعة ثم ان قيل

[illegible] ... والسلام في اخر [illegible]

الامر يمكن ان يستلزم محالا آخر فيما لحدوث على تقدير الاكتساب يمكن ان يستلزم التوقف قوله امكانه
فيما نحن فيه مستلزم للتقدم الشيء على نفسه فهو ايضا ثم الا انظر الى الموردة في الحواشي القديمة
مدفوعة بادنى تامل فيما عليك قوله رحمه الله لا حاجة الى هذا التقييد لان لفظ الموجب
لصيغة الفاعل مشترك بين معنيين احدهما وهو المشهور ما يجب وجود الفعل
هذا وقد يكون تاما اذا كان صدور الفعل عنه غير متوقف على شرط خارج وقد يكون ناقصا
والرسمي الى ترتيب تام بهذا المعنى لا يكاد يطلق الفعل عند الحكماء والمتكلمين كافة وثانيهما
المعنى المتنازع فيه بينهما المشتق من الايجاب المفسر في صدر كلام المحقق وقد سبق ان المراد
ههنا انما هو هذا وحينئذ انه لا يحتمل النقصان فتقييد التامية فيه لغو قوله رحمه الله فان قيل
هذا التقييد للتوضيح اي ليكون قرينة موضحة للمعنى المراد من اللفظ المشترك لا الاحتراز عن النقصان
قلت لما لا توضيح فيه اذ التوضيح انما يكون اذا كانت القرينة الموضحة مختصة قوله
بالمعنى المقصود ولا ان التامية بين المعنيين بل الموجب بالمعنى الاول كما لا يخفى قوله مشتركة ح
على هذا التقدير يلزم قدم الفعل المطلق وحدوثه اذ طبيعة الفعل على هذا التقدير قديمة محفوظة
بتعاقب الافراد التي هي حوادث ان قيل كيف يتصور قدم الطبيعة وحدوث جميع الشروط ح
الافراد مع ان وجود الكلي في الخارج ليس الا في ضمن الفرد متحدا بوجوده وبانتفاء
الفرد ينتفي الطبيعة المتحدة معه في الوجود فاذا كان جميع الافراد حادثة لم يمكن لها وجود
ازلا غير مسبوق بالعدم حتى يكون قديمة فنقول الطبيعة اللاتناهية الموجودة في الخارج لها
وحدة الاتناهية لا منافي لتعدد الوجود حسب تكثر الافراد هو بانعدام فرد وحدوث انتفاء
وجود واحد لا ينعدم هي من حيث هي مطلق وان انعدمت من حيث هي في ضمن
ذلك الفرد ومتى لم ينعدم جميع افرادها لم ينعدم هي مطلق ولهذا اشتهر ان وجود
الطبيعة بوجود فرد ما وانتفاؤها بانتفاء جميع الافراد ولا يستلزم مسبوقية وجود كل
فرد منها بعدمه اي من مسبوقية زمانية مسبوقية وجودها من حيث هي هي بعدمها المطلق
لكن بل لو كانت لها افراد متعاقبة غير متناهية كل منها مختص بزمان لم يكن لا جهة
زمان وجود الطبيعة غير مشترك لكن لا وجودا واحدا بالعدد مستمرا من الازل الى الابد بل
وجودا منها وذلك كاف في قدمها بل نقول على ذلك التقدير لا يكون شيء من وجوداتها

الا جهة

١٢٣

الا جهة مسبوقة بعدمها المطلق بالزمان اذ ليس لذلك العدم زمان يتحقق فيه الا بحسب الخارج
والا بحسب التوهم فلا يكون حادثة البتة لما قال فان قيل قد تقرر انه اذا كان حكم با
للافراد شيء على جميع تقادير وجود الفرد الا سوى كان معه وجود سائر الافراد ام لا
كاحتياج الممكن الى الموجب فلا يختلف الحال الافراد او المجموع في ذلك الحكم والمسبوقية
الزمانية بالعدم هناك كذلك فيكون مجموع الافراد ايضا مسبوقا بالعدم فالطبيعة تكون
حادثة ايضا والا موجودة بدون فرد ما فتتعين قلنا ليس كذلك اذ لو قدر وجود فرد
من تلك الافراد مقرونا بوجود سائر الافراد الغير المتناهية المختصة كل منها بقطعة من
الزمان لم يكن مسبوقا بالعدم البتة كما لو فرض جميع شخص واحد مقرونا بجميع سائر الاشخاص
لا يمكن تشخصه فكيف في احد كما لا يخفى الممكن الى الموجب اذ لو فرض كونه مقرونا بسائر افراد
الممكن لا يرتفع عنه الاحتياج الى كما عرفت فليتدبر ثم اقول لا يخفى على المتامل انه
على تقدير التعاقب يلزم التخلف ايضا الا ان يكون هناك موجود متجدد متصرم الموجب ح
كالحركة تكون تلك الشروط الغير المتناهية اجزاء او فرضية له او مستندة اليه فيلزم القدم
بالشخص ايضا قوله رحمه الله وعلى هذا التقدير يلزم التخلف عن الموجب التام في الحواشي
القديمة هذا اذا كان الاجتماع في الازل اقول وعلى هذا التقدير يلزم ايضا قدم جميع تلك الشروط
المفروضة حدوثها التي عن العالم وكلا على الاحتمال الذي نبه عليه بقيد وهو كونها متعاقبة اي
في الحدوث مجتمعة في البقاء والتضييع فايضا يلزم القدم بالنوع بل بعض الاشخاص
مع التخلف كما اشير اليه نعم على تقدير صيرورة جميعها موجودة آنا حدوث المشروط يلزم التخلف
فقط والظاهر انه المراد من الاجتماع قوله رحمه الله لا يخفى عليك هذا في تتمة سابقة كما
في النسخ المعتبرة وهو الصواب وقد يذكر في بعض النسخ له فقط الخ هو قول الشارح اذ لو كان
حادثة وكان سهو الناسخ والمراد انه اذا عرفت ان اللازم على تقدير التوقف على الشروط
لا قدم ما فرض حادثا اذا كانت متعاقبة ولا التخلف لو كانت مجتمعة فاللازم حينئذ
الحدوث على فرض الشروط في الحقيقة هو التخلف وانت خبير بان لزومه على تقدير
الحدوث بديهي لا خفاء فيه فاي فائدة فيه في ذكر التوقف على الشروط والتوقف
الاستلزام الاستدراك اعتبار التوقف على الشرط من جهة اخرى قوله رحمه الله فان قيل
اعتراض على الشارح فيما اورده على الشارح تقريره ان ما ذكره من الاستدراك والمنع وغيره
انما يتوجه اذا حمل القدم في كلامه على القدم بالنوع ويحتمل ان يكون مراده استلزام

القدم بالشخص او بجميع الاشخاص الذي هو اشنع فلا استدراك اذ لزومه للاكتساب بالمنع المذكور
غير ضروري وكذا لزوم التخلف لحدوث المقابل له وايضا فرض هذا الحدوث على تقدير
ذلك الاكتساب ليس من قبيل فرض المحال فيجوز فلا يمكن منع لزوم التوقف او ابطاله
مستندا الى انه ذلك الحدوث ولا منع استحالة التخلف مستندا بلزومه للاحتياج المستغنى
وايضا لا يلزم من توقف ذلك الحادث على شرط لتقدم الشيء على نفسه ولا عدم ما
فرض صدوره ولا يكون المقدمة منحصرة في التخلف والدليل على ان مراده ذلك
قوله اذ لو كان حادثا لتوقف على شرط حادث اذ الظاهر منه مغايرة الشرط للمشروط وتقرير
الجواب ان الاستدراك باق من جهة اخرى وهي ان المذكور ثمه هو استحالة قدم العالم
مطلقا سواء كان بجميع الاشخاص او بشخص واحد او بالنوع وانت خبير بالكلام على
الى تقي في حاشيته من ارتكاب استلزام القدم بالشخص او بجميع الاجزاء وايضا منع توقف
الحادث على الشرط الحادث مستندا بالعلم بتمامه باق بحاله على ان في استلزام القدم
بجميع الاجزاء المنع الذي قد اشرت اليه قوله الخ وتوجيهه ان يقال يمكن تقدير الازل
بان وجود الشيء بعد عدمه انما يتخلف الاكتساب عن صانعه القديم لو لم يكن هناك امر متصل مستمر
من الازل متجدد متصرم ذو هيئات كالزمان او الحركة مثلا تكون واسطة اي معدا
لايجاد الحادث عن الفاعل القديم كما قاله الفلاسفة في ربط الحادث بالقديم فقوله
والواسطة غير معقولة اشارة الى دفعه بان تلك الواسطة لتقدرها وامتدادها قبل وجود
جميع الاجسام وكذا كونها امرا موهوما صرفا غير معقول ثم ما ذكر في الحواشي الفخرية في دفع
الاعتراض الذي قرره الشارح بانه لو كان العقل واسطة بين الواجب والجسمانيات المؤثرة
فيها يلزم ان يكون قبلها معطلا وبان ما لم يكن في الجسمانيات شاهد على وجوده
لبطلان ادلته فيكون فضلا وقد تقرر عند الفلاسفة ان لا معطل ولا فضل في الوجود
وان المراد بالفضل ما هو كذلك مع ما فيه من الانظار الظاهرة جدا كما لا يخفى وما في كلام
بعض افاضل الاعلام من ان ذات الكريم من ان يثبت الاختيار للواسطة يدل
على جواز اتصاف المحدود بانه اذ ليس من الذات الا مكانية التي يمتنع حصوله
للواجب فلا يكون فيه حصوله في اتصافها به دونه غير معقول ومستلزم
لكون المعلول اشرف من العلة خطأ يرد عليه ان عدم كون الاختيار بالمعنى المتنازع
فيه من الصفات الامكانية غير بديهي ولا مسلم مع امكان المناقشة في الاختيار

بالمعنى

١٢٤

بالمعنى الاعم الاخص قوله رحمه الله العمدة في اثبات حدوث العالم اجماع المليين والحديث
المشهور جواب عن ايراد انه بان مبنى الحكم بحدوث العالم ليس على مجرد ما سيق من اثبات
حدوث العالم الجسماني فقط بل العمدة فيه الاجماع والحديث مع ابطال ادلة المخالفين مطلقا
لمجرد تجويز وجود عقل قديم في مقابل ذلك الاجماع بلا دليل غير معقول ومكابرة
فان قيل التمسك بالاجماع والحديث في اثبات حدوث العالم حيث جعل مقدمة لاثبات
القدرة مستلزم للدور اذ العلم بصدق النبي موقوف على العلم بقدرته تعالى نقول
لا نسلم توقفه على العلم بالقدرة بالمعنى المتنازع فيه كيف والحكماء يعلمون صدق ارسالهم
عنه تعالى والتسليطهم على التصرف في العالم العنصري كيف شاؤوا نظرا الى ايجابهم
ما يتوقف عليه النظام الاكمل نعم لو توقف فانما يتوقف على العلم بالقدرة بالمعنى المتفق
عليه بينهم والغرض منه منع ما صرح الشارح وحقق المحقق وهو ذلك لله درهما فتأمل قوله رحمه الله
الذي لا دليل عقلي على رفضه لان دلائل القديم كلها مدخولة بما سبق سبقت الاشارة
اليه من المصنف وايضا عمدة ادلتهم على ذلك عنه وهي مردودة بما اقول وبالله التوفيق
احدها قولهم لو كان العالم مطلقا حادثا لزم التخلف عن العلة التامة اذ ذاته تعالى بذاته في الازل
كافية في فيضان الوجود عنه ويرد عليه ان التخلف عن العلة التامة انما يلزم ويستحيل
اذا كانت العلة التامة موجودة في زمان موجودا وموهوم لم يوجد المعلول فيه بعده ولا يتصور
ذلك الا بان يكون تلك العلة او بعض اجزائها وشرائطها زمانية وانه تعالى من حيث
ذاته وصفاته الحقيقية منزه عن ان يكون زمانيا عندهم ايضا كما هو مسطور في كتبهم بل نحو
خارج عن سلسلة الزمان والزمانيات سواء كانت متناهية كما عليه المليون
او غير متناهية كما ظنوه ونسبته الى جميعها نسبة واحدة ولا يلزم من تناهي زمان وجود
الممكنات وجوده تعالى في زمان موجودا او موهوم لا يوجد فيه ممكن كما لا يلزم من تناهي
مكان الممكنات وجوده تعالى في زمان موجود او موهوم لا يوجد فيه ممكن كما لا يلزم
في مكان ذلك فكيف يتصور ان يلزم التخلف المستحيل بحكم عند المليين له نعم قبلية
متقدرة متكممة بحيث يحتاج الى زمان يكون ملاكا لها باطلة عندنا والمشروعة هو حصول
جميع الموجودات الممكنة بالزمان عندهم لانه من حيث الذات والحقيقة ولانه من حيث
العلاقة الذاتية وشاهد الزمان والاحاطة تقدم عليه وتعاليه عنه من حيث الذات
والصفات الحقيقية ولا يلزم من ذلك قدم كما لا يخفى على المتأمل المنصف وليس المراد

على جميع الممكنات سوى القبلية بمعنى
لكن بكمية قبلية

من لفظة كان الحدث المشهور الزمان الماضي موجودا لكونه من العالم ايضا ولا هو هو فالمطلوب انه
عند المحققين كالمصنف وغيره ولا لغرض من توصيفه تعالى بالدوام والازلية والقدم واشباهها
الا كونه موجودا في زمان غير متناه تعالى عن ذلك كيف وقد ورد عن ائمتنا المعصومين
سلام الله عليهم اجمعين ايضا ان متى تحقيق للحوادث وان ليس له متى ورد على
من سال عن ذلك وانه كان اذ لا كان ولا مكان فخلق الكان والمكان وانه قبل
القبل بلا قبل وانه لا يوصف بزمان ولا مكان بل هو خالق الزمان والمكان
وانه لم يزل بلا زمان ولا مكان وانه الآن كما كان الى غير ذلك مما هو منقول بعبارات متغايرة
وروايات متظاهرة ونعم ما قال المصنف روح روحه في شرح رسالة العلم ازلية تعالى
اثبات سابقية له على غيره ونفي المسبوقية عنه ومن تعرض للزمان او الدهر
او السرمد في بيان الازلية فقد تورط في مغر غيره في الوجود ثانيهما قولهم لو كان
العالم حادثا لكان الزمان متناهيا فكان عدمه سابقا على وجوده سبقا لا يجامع
اللاحق المسبوق وذلك لا يكون الا بزمان فيكون قبل الزمان زمان وهكذا الى غير نهاية زمان ج
وهذا ايضا مردود باعتراض ان تقدم عدم الزمان المتناهي على وجوده لعدم لقدرته و
تكميمه لا يحتاج الى زمان يكون ملاكا له بل العقل بمعونة الوهم ينتزع من تناهي الزمان
تقدما على وجوده تقدما لا يجامع المتقدم به المتأخر تشبيها بتقدم الزمانيات واجزاء
الزمان بعضها على بعض والفرق بالتقدر وعدمه كما ينتزع من تناهي المكان فوقية
لعدمه عليه تشبيها ثالثها قولهم كل حادث مسبوق بمادة اذ امكان وجوده متقدم على
وجوده وليس قائما بذاته اذ ليس جوهرا ولا بالفاعل اذ ليس هو قدرة الفاعل عليه ولا
بالماهية اذ ليس هو الامكان الذاتي المجامع مع الوجود فيكون قائما بمادة الحادث او الذاتي ج
موضوعه او متعلقه فلو كان العالم حادثا لزم ان يكون له مادة سابقة على جميع
اجزائه هف ويرد عليه ان الامكان السابق على وجود العالم ليس الا الامكان
الذاتي مع اعتبار تقييد العدم معه والتقدم على الوجود وعدم اجتماعه معه انما هو لاجل
ملاحظة قيد العدم المتقدم عليه لكن عندهم كما عرفت وذلك امر اعتباري لا وجود
له في الخارج حتى يحتاج الى محل غير الماهية بل هو بعينه الامكان الذاتي والفرق
ليس الا بانضمام قيد العدم وعدمه نعم انما يحتاج الى الموضوع لوجود موصوف الصفات

الموجودات

الموجودات كالقرب والبعد يشهد الذي لا امكان الا استعداد ما المعبر عنه بالقوة التي هي تحقق منعي
ما وجوده في نفسه ليس بوجوده الا بامر آخر والقائل بحدوث العالم لا يسلم تحقق الامكان الاستعدادي
له قبل وجوده هذا ما سنح لي في دفع تلك الشبه فانظر اليه بعين البصيرة ولا تتبع المشهور بل مثل
مقدم الفلاسفة ومن تبعهم لتفطن بان الادلة القدم كلها مردودة حيث عرفت مسئلة ازلية
العالم في طبقة من الكل الادلة الطرفين التي لا برهان عليها بل هي بحوث مشكوك فيها نعم يمكن
تتميم تلك الادلة على من قال بزمان موهوم مستمر متقدم على وجود العالم هو ظرف عدم العالم
او تعدد الى بقاء الواجب تعالى تقديره قوله رحمه الله لا الممكن الذي لا وجود له باعتبار ذاته لا يوجد بجوهرها
اقول وذلك لان كل ممكن سواء كان ماديا او مجردا في مرتبة ذاته هو صرف ليس محض وعدم صرف
وفيه قوة الوجود انما هو موجود بحيثية وفعلية يا مرمنق مغ ذاته كما سنوه في مقامه ومع ذلك عليه
تاخر وجوده عن عدمه المعبر بالحدوث الذاتي فلو فرض كونه يوجد الموجود يخرجه من القوة الى
الفعل لزم ان يكون لذلك العدم والقوة ايضا دخل في ذلك الايجاد والاخراج كما لا يخفى
عن نبهين فان كل ما في مرتبة ذات الفاعل من حيث هو هو فيه تقدم على الفعل كتقدم الفاعل
عليه فليتامل جدا والحق اكون بالذكر لانه الغرض قوله رحمه الله وهذا حاصل فرق كلام الحكماء وغير
ذلك ما قال المصنف روح الله روحه في شرح الاشارات بعد نقل تشنيع ابي البركات البغدادي
على الفلاسفة انهم نسبوا المعلولات الاخيرة الى المتوسطة وهي الى العالية والواجب انتساب
بقوله ج الكل الى المبدأ الاول وجعل تلك المراتب شروطا معدة وهذه الشبهة المؤاخذات اللفظية
فان الكل متفقون على ان صدور الكل منه جل جلاله وان الوجود معلول له على الاطلاق فان
ان هلو في نفي لعلهم لم يكن نسبة فيما استشهدوه وقال ايضا في كتاب مصارع المصارع ان واجب
الوجود اقرب من كل قريب والفيض كله من عنده وهذه الوسائط كالاعتبارات والشروط
التي لا بد منها في ان الصدور الكثرة عنه وقال صاحب الاشراق والجواهر العقلية وان كانت
من اثر الاول والكل بوجود الاول وهو الفاعل وكما ان نور القوي لا يمكن النور الضعيف
الاستقلال ج من الاستقلال بالانارة فالقوة القاهرة الواجبية لا يمكن الوسائط لوفور فيضه وكمال قوته وقد
نقل المعلم الاول في اثولوجيا عن افلاطون الالهي انه قال ان علة الاشياء كلها شيء واحد لا اجرام
لها والاشياء كلها ذوات الاجرام واحدة وهي الآنية الاولى الحق [illegible] البارى
اى الحق [illegible] ثم قال ان البارى الاول هو علة الاشياء العقلية الدائمة والاشياء الحسية

الداثرة هو كثر المحض الخير الذي يعطي الشيء الاشياء الاسر وكل وكان في العالم الاعلى ~~والعالم~~ العالم السفلي
من خير فليس ذلك من طبائع والاخر طبايع الاثنات العقلية والاخر طبايع الاثنات الحسية الداثرة
فكلها من تلك الطبيعة العالية وكل طبيعة عقلية وحسية منها باذنه فان الخبر انما انبعث من البارئ
في العلي الماسح للاشياء مبدع الاشياء ومنه تنبث الحيوة والاعراض في هذا العالم وانما تمسك هذا العالم
بتلك الحيوة والانفس التي صارت من العلوي في هذا العالم وهي التي بين يدي هذا العالم لكيلا يتفرق
ولفسد ثم قال ان الانية الاولى الحق هي التي تفيض على العقل الحيوة اولا ثم على النفس ثم على الاشياء
الطبيعية وهو البارئ الذي هو خير محض قال المعلم الاول بعد ذلك وهو الحس والحبوب وصف هذا
الفيلسوف البارئ تعالى اذ قال انه خالق العقل والنفس والطبيعة والاشياء كلها ثم شنع انه اعترض
بعض افاضل الاعلام في هذا المقام بانه يحتمل ان المؤثر في الوجود انما هو الاول تعالى لكن لم لا يجوز
ان يكون لبعض الممكنات قدرة وتأثير في ايجاد الاجسام كقدرته وتأثير في ما كانت عليه مذاهب
الاشاعرة ويكون ايجاد العالم الجسماني الحادث من المبدأ الاول القديم على سبيل الايجاب المشروط
بما يكون ان اسقط هذا المعنى لا يتم ذلك في دليل القول بمكنين تقل على هذا التقدير بيان تلك القدرة
وعلة حدوثها فيلزم قدمها وقدم الاجسام الموقوفة عليها او لقدم اما مجتمعة او متعاقبة وهما
مستحيلان عندهم وقد عرفت ايضا انه يلزم على تقدير الاحتياج لا قدم المشروط بها وللتخلف
وعلى تقدير التعاقب التخلف او وجود امر ممتد قديم متجدد الوجود كما عرفت كالحركة المتوقف
وجوده على وجود جسم فان قلت لم لا يجوز ان يكون علمه ذلك المجرد القديم في الازل بانه يجعل كل
العالم الجسماني وارادته القديمة شرطا ومرجحا لحدوثه عن الموجب القديم في الوقت الذي هو الاصلح
بحاله كما في علة تخصيص الفاعل المختار حدوث فعله بالوقت المعين قلت فرق بين ان
يكون صدور الفعل عن الفاعل الموجب مشروطا بعلم شيء آخر وارادته وبين ان يكون علم المختار نفسه
مرجحا لتعلق ارادته في الازل بحدوث الفعل في وقت معين لمصلحة لا على الثاني يمكن انفكاك الفاعل مع
العلم والارادة في الازل عن ايجاد الفعل عنه بل قد يجب بخلاف الاول اذ لا يمكن على ذلك
التقدير انفكاك الفعل عن وجود الفاعل مع وجود الشرائط فليتدبر قوله رحمه الله والاعراض المفارقة
لذات الموجد هذا ناظر الى ما قال الشيخ الرئيس في رسالة التعليقات الثاني انما تفتقر الى الفاعل العلة
التي تفيد وجود الاشياء لذاتها ان لا يكون ذاتها بالقصد الاول محلا لما تستفيد منها وجودها حتى يكون مفعولها
حتى يكون فيها ذاتها قوة وجوده ثم قال في ذلك ممن الاسباب ليس العيون في الفاعل مبدأ التحريك

فقط

العدم ح

اول ح

فقط كالتعينة للطبيعيين بل مبدأ الوجود ومفيده مثل البارئ تعالى والعلة الفاعلية الطبيعية
فلا تفيد وجودا غير التحريك بجميع انحاء التحريكات فيكون مفيد الوجود في الطبيعيات مبدأ او حركة
انتهى كلامه والغرض من ذلك التقييد استحقاق الحركة كما ينادي به كلامه من ان
مبدأ الحركة ليس مفيد الوجود مع انه يجب ان يكون هو سابقا على التحريك بالقوة فان الحركة بمعنى كون
الشيء بين المبدأ والمنتهى على ما استقر عليه رأي المصطلح كمال اول لما بالقوة من جهة ما بالقوة اذ
المتحرك ما دام في الحال ما هو حكمه فهو متحرك بالقوة ووصل الى الغاية بالقوة فاذا تحرك حصل
له كمال وفعل اول وبه يتوصل الى كمال وفعل ثان هو الوصول الى الغاية لكن ما دام لم يبلغ ذلك الكمال
فهو بعد بالقوة فهي حالة بين صرافة القوة ومحوضة الفعل ولذلك لا يكون فاعلها بالقرب الى الاشياء
فيه قوة من جهة وفعلية من جهة لكان موضوعها ايضا يجب ان يكون كذلك لا انه المتصل المعقول
للمتحرك فيما بين المبدأ والمنتهى الحركة بمعنى القطع فذلك لا وجود له البتة بالفعل الا في
الذهن هو المحصل بها قال صاحب رسالة التحصيل في فصل تحديد الحركة وبه يظهر معنى قول المحقق وهذا
لا ينافي كون حركات العباد صادرة عنهم ويندفع ما قيل ان ما ذكره لو تم لدل على ان فاعل حركات العباد
ايضا هو الله تعالى ولا اضطراب في الكلام كما زعم بعض افاضل الاعلام فاستقم كما امرت قوله
الله لما ثبت بالدليل المثبت بالدليل المذكور هو القدرة المعروفة لحدوث الحركة بالمتكلم وهي
اخص من المعنى المتفق عليه بينه وبين الحكيم فاثباتها مستلزم ثباته ونفيها لا يستلزم نفيه والثبت الثلاثة
بجهتها غير مختصة بها بل ولا بالقدرة العامة تعم ولا يخفى قال اثبت القدرة على الشيء هو صحة
قدرة الفاعلين تقتضي امكان التأثير بالنظر اليه وهو لا يكون الا عن حالتين احدهما تقتضي وجوب التأثير
بالنظر اليه والاخرى امتناعه فيلزم اجتماع امكان امر بالنظر الى شيء مع وجوبه او امتناعه بالنظر الى
ذلك الشيء بعينه وهو محال ومن الظاهر انه لا يتحقق بمطلق التأثير بل لا حاجة الى حمل الامكان على الوقوعي
كما في الحواشي الخفرية بل لا يتم الشبهة على ذلك التحقيق ولا يرد الجواب ايضا كما لا يخفى على المتأمل في
معنى الامكان الوقوعي قال رحمه الله المشهورة ويمكن عروض الوجوب والامكان لا كالاخر قد سبق ان
الامكان والصحة المذكورة في تفسير القدرة ليس حال الفعل في نفسه بل هي حال التأثير والايجاد
في شرح رسالة العلم وفرق بين القدرة والايجاد والتأثير فان القدرة لا توجد الا عند كون المؤثر
بحيث يصح عنه التأثير والايجاد والتأثير يعم ذلك ويشتمل كون الموجد او المؤثر بحيث يجب
عنه الايجاد والتأثير او لفظ الايجاد من غير اعتبار العلم والارادة فالاولى ان يوصف بالقدرة فان
الايجاد عنده الصحيح وعند اعتبار العلم والارادة يجب ان يشهد كلامه بالقاطعية في تفسير القدرة

اقتضاء

اثره بالفعل الوجود ح

وخصص في ... الاعلام ... نفي الاعم لا يستلزم نفي الاخص ح

والتأثير ح

المعاصرين
وجواب الشبهة فان المراد من الاثر ههنا يعني التأثير وعدم اثره الصدور الآثار يعني المعلوم هذا وحقق ان يحمل
الجواب ان يجاب بانه لا يحمل الاثر في المتن على المعلوم وتقرير الشبهة بان القدرة فرع امكان المقدور ووجوب
ان اجتمعت شرائط تأثيرها فيه ممتنع ان لم يجتمع والجواب بانه ممكن بالذات واجب او ممتنع بالغير
وقال التوجيه انه ليس بوجيه لان المصنف نسب الامكان الى الاثر نفسه ووجوب صدوره القول فى
تقريره وعدم ارتباطه بالقدرة والتوجيه تقريره انه لا ستر فيه قال رحمه الله المناسب الخ لما
كانت الذات والقدرة والارادة والعلم كلها عند المصنف واحدة بالذات مختلفة بمحض
الملاحظات فلفظ الانضمام في عبارة الشرح لا يناسب مذهبه ووجه في الحواشي الفخرية بانضمامها المذكور في
في الملاحظة والمحقق زعم ان الشارح حسب ان الارادة زائدة على الذات عند المصنف كما سيقول
فلهذا لم يأول كلامه قوله رحمه الله فان الارادة عند المصنف غير زائدة على الذات ولا على الذات
ولا على العلم لانه ينفي الصفات الزائدة وسيصرح بان الارادة عين الذات وعين العلم
بالاصلح عنده وفي شرح رسالة العلم بعد تحقيقه ان حيثية قدرته تعالى وحيثية علمه بمقدوره هو الانجاز بان
الا بمحض الملاحظة العقلية وتوهم تكثرها قياسا على الممكن خطاء والتنزه ان يقى سبحان ربك
رب العزة عما يصفون قال والارادة اخص من العلم والمتكلمون ذهبوا الى اثباتها فمنهم من قال
انها صفة زائدة على العلم قديمة او محدثة بها يخصص المراد من المعلوم ومنهم من قال انها علم خاص
بما في وجود المخلوقات من المصالح الراجحة اليهم وهو الداعي الى الايجاد وهذا امر مختاره والزائدة
القديمة مذهب الاشاعرة والمحدثة طريقة بعض المعتزلة والكرامية ثم قال والحكماء زعموا انها
العلم بنظام الكل على الوجه الاتم واذا كانت القدرة والعلم والارادة شيئا واحدا في ذاته مختلفا
بالاعتبارات العقلية اشهر كلامهم والفرق بين مختاره ومذهب الحكماء ان علمه الفاعل المختار
في الايجاد عنده حال المعلولات وعندهم حال الايجاد فانهم يقولون انه تم الجاد التأثير هو الدوام
وهو يقول الاصلح كمال المخلوقات الحدوث قوله رحمه الله قلت لما كان الخ يعني ان كون الارادة
الموجبة عند المصنف ومن حذو حذوه وليس وجود العالم مطلقا حتى يمتنع بها الانفكاك مطلقا بل هو وجوده
على النهج الاخص وهو الحدوث الاصلح بحاله فيمتنع انفكاك المراد على ذلك النحو عن الذات بان
يوجد عنه على غير ذلك النحو او لا يوجد على ذلك ولا انفكاك الذات عن المراد بان يوجد الذات
في الازل منفردا ولا يكون الوجود اللازم للفعل مقتضى الارادة والاصلح كالة فلذا يمتنع بالذات ولا تقدم
لا منشأ عنه وقد سبق ان المصنف قال بالانجاب الخاص وحقق في الحاشية الآتية وفي بحث الارادة
بيان ان مثل ذلك الانفكاك بسبب العلم والارادة جائز قوله الشارح بل تحققه اذ لو كان
الارادة موجبة لصدور الفعل كاشف عن امكانه بالنظر الى ذات الفاعل من دون ملاحظته
وقوله

شئ واحد اتصف الوجود
الممكنات على نظام الاكمل
كانت القدرة والعلم ح

المذكور ح

١٢٧

وقوله فان القادر او دليل عدم المنافاة وفيه اشعار بتفسير القدرة وههنا يظهر التقدم الذي ادعاه
المحقق عنها صدر البحث عنهم قوله رحمه الله الفاضل الى ان يقول او يعني ان المتكلم لما لم يكتف
في القدرة بان يفسر بالتفسير المذكور المسلمين عند الحكماء بل حمل عبارة غير كونه بحيث
يصح عنه صدور الفعل تارة وعدمه اخرى فلا يمكنه القول بان صدور الفعل بالنظر الى الارادة
والعلم الغير الزائدين على الذات بل الزائدين القديمين ايضا واجب وعدمه ممتنع كما يقوله
الحكيم في الوجوب بالاختيار ربما في الاختيار عين اختياره الا ان يختار كون الاختيار كبعض المعتزلة
والكرامية والفرق بين هذا الايراد وما في الحاشية السابقة الا لا يحتاج الى البيان قوله رحمه الله
حاصل الايراد ان على المصنف ان انفكاك العلة التامة عن المعلول عنده كما صرح في فصل العلة
والمعلول نفيه وعند وجود الفاعل بجميع جهات التأثير يجب الفعل ويمتنع وافق
المتكلمين في القول بعدم صدور الفعل عنه تعالى في الازل فالازم لمنع القدرة الشامل فيها الى
الارادة وجميع شرائط التأثير التي يجب بها الصدور ازلية غير زائدة على الذات عنده
قوله فكيف حكم بتا صيغة المعلوم المكنون فى عبارة المصنف اوعلى المجهول والاول انسب وقوله عن
تعلقها يعني به وقوع متعلقها و و وجود المراد الا انه قائل بحدوث التعقل كما هو مذهب بعضهم
اذ الارادة متعلقة عنده في الازل بحدوث الفعل في وقته الذي هو المراد قوله رحمه الله فان
قيل الى قد سلكت الفلاسفة في السؤال المشهور تقريره ان في الوجود حوادث زمانية والعلل
الوجود ازلية فمع حكمكم بوجوب تحقق المعلول مع وجود علته كيف يكون الحادث معلولا
للقديم والشروط المتعاقبة المعدة لا ينفع في رفع التخلف اذ المعدات كالموجودات كلها
ممكنات محتاجة الى علل تامة متعاقبة لها فان المجتمع مع محالية التقاق الا ..بل
في صورة التعاقب يلزم تخلفات زمانية غير متناهية بعدد في صورة الاجتماع تخلف غير
متناه بالزمان كما عرفت مرارا والجواب المصالح من الفلاسفة التشبث بحطة فرضية غير
الحركة من متصل تدريجي الوجود غير قار الذات اتمام تحققها بانقضائها هو شرط وجود الحادث
وظرف تمام استعداده بل فيكون حركة متقدمة على وجود المشروط بحيث يكون الان انقضائها
وعدمها ان اول وجوده فيلزم على ذلك ايضا ان لا يكون لعلة التامة مع المقدم بالزمان بل متقدمة
عليه لكن غير مؤثرة ويقولون ذلك غير مستحيل بل هو من لوازم ماهية الشرط والمشروط قوله
رحمه الله فلا تخلف العلة التامة الخ انت خبير بما مر بان ذلك التخلف انما يلزم على المتكلم
القائل بان الباري تعالى موجود قبل وجود العالم في زمان موهوم عديم البداية لا يكون فيه شئ
من الممكنات او موجود الا من قال بتعاليه عن الزمان وحق قصاه بالجسمانيات وعدم معقولية

وانه حصل

قبلها كما عليه المحققون منهم فكلا نعم لقايل ان يستغني بالقول ان تخصص الحكم بوجود العالم بوقت كذا
لم يوجد في زمان اكثر من هذا مع ان نسبة ذاته وصفاته الحقيقية الى جميع الاقدار للزمان
على السواء وهي ما عنه بان علمه بمصلحة المخلوقات مرجح من موجب لايجاده هكذا كما يستغني بحكم
ما جارت الافلاك وحركاتها مخصصة بتلك الاقدار والمناطق والجهات فيقول تلك تخصصات
النظام كما سيحكي المحقق عن النظام قوله رحمه الله بناء على انه لا يجوز الترجيح بلا مرجح اشارة الى تخلف الاجح
تخلف العلة التامة عن المعلول ليست بالذات بل من حيث انه مستلزم للترجيح بلا مرجح فلو ظهر انه
غير مستلزم له او فرض جوازه كما يقول الاشعري فلم يكن ذلك محالا وهذا الخلاف تخلف المعلول
عن العلة التامة اذ انقطع انه لعزلة مناقض لتمامية العلة وعليتها ثم هذا الكلام منه رحمه الله كانه
تمهيد للجواب عن اصل الايراد قوله رحمه الله اقول قد مر الجواب على قوله وان حصل بوقوع
الايراد عن المصنف حاصله انه لا يلزم من انفكاك العلة التامة عن المعلول مطلقا بل ان استلزم
الترجيح بلا مرجح وقلنا بمحاليته كما اشير اليه ولما كان تخصيص وجود العالم بان حدوثه عند المصنف
مستندا الى الارادة هي عليه في العلم بالاصلح منتقض الذات مع ملاحظة ما هو مرجح للفعل ويجب
وجود العالم في الوقت المخصوص لم يلزم الترجيح بلا مرجح فلا يرد عليه الايراد وكما جوابه على طرق
سائر الفرق لتظهر متفصلا من اقوالهم في علة التخصيص في الحاشية الاتية وكيف تحقيق جواب المقدم
مرة اخرى في مبحث الارادة قوله رحمه الله هذه العبارة والعبارة التي بعدها في تأويل العبارتين
ظاهرهما يشعر بزيادة الارادة على الذات والقدرة كالعبارة الاولى مع ان قوله بان يريد و
في كتب ونظرة الاستحال للمصنف بانضمام الارادة في ما بين الشعرا ان بالتجدد ايضا لهما يتأتيان
مذهب القائلين بحدوثها الذين يلزمهم القول بالتسلسل في ارادة الارادة فليتأمل قوله اه
كبعض شيوخ المعتزلة اول من احدث القول بحدوثها منهم ابو الهذيل العلاف
شيوخ المعتزلة ومتقدميهم اثبت ارادات لا محل لها تكون الباري تعالى مريدا بها ثم تابعه
في ذلك من متأخريهم ابو علي الجبائي وابنه ابو هاشم المثبت للاحوال وغيرهما الا ان
عبارة الشرح المشعر بمغايرة التعلق والادراك للابانة قول العلاف بانها علي خلقه حكى
الكعبي عنه ان الارادة نعم لما خلق خلقه له وخلقه عنده قول لا محل بعينه لفظة كن فلا شبهة
ان يكون مراد المحقق ببعض شيوخهم معمر بن عباد حكى الكعبي عنه ان الارادة من الله
للشيء غير الله وغير خلقه له وغير الامر والاخبار والحكم وهذا الشيخ بالغ في نفي القول بالصفات
الازلية الزائدة وتكفيره فيكون مذهبه حدوث الارادة وهو الذي يقول بان كل عرض
قايم بمحل فانما يقوم به بمعنى اوجب القيام بل كل معنى اتصف به شيء حتى مخالفة الضد

لضده

لضده وضديته المثل للمثل ومماثلته فقال بعدم تناهي افراد انواع الاعراض والمعنى و يتجاوز
في القول بالتسلسل في كلها ولذلك سمي هو واصحابه باصحاب المعاني فظهر مناسبة قول المحقق
بعد حصول البته في ارادة الارادة قوله رحمه الله على انه اعتقد ابو الهذيل في صورة الايراد على
الاستدلال للمصنف بان الارادة غير زائدة على الذات والعلم او تتعدد القدماء ان التسلسل او تتعدد
القدماء لازم اذا كانت الارادة زائدة على الذات سواء حكم بان الارادة على الوجه او غيره
وان احتمل ان لا يكون مراده بذلك الايراد عليه ولعل الكاتب على ذلك الحسبان
لو كان هو قول المصنف وتخصيص بعض الممكنات … يدل على ارادته اذ لا
معقول … انه لما كانت نسبة ذات الفاعل المختار الى … الجميع وفي جميع الاوقات في وجوده
سواء … وجود امر … غيره بتخصيص احد … وهو الارادة فنبه المحقق على دفع ذلك
التوهم بنقل عبارة المصنف في شرح الاشارات حيث كانت صريحة في ان كون الارادة مخصصة
لاحد المقدورات … بالنسبة الى الفاعل لا يستلزم زيادتها كما عند الكعبي وغيره من مشايخ الذين
الاعتزال … بتجدد امر غير الفعل من المعتزلة النافين للصفات الزائدة هو الفاعلين بتخصيص
وجود الفعل بوقت بالمخصص مع اشتمالها على الاشارة الى قولهم في علة التخصيص من جواب
ايراد … عليهم قوله رحمه الله وقد … عند الاشاعرة زائدة على الذات والقدرة و
العلم … الصفات … وجود … وقت من الاوقات … و تخصيص
الاشارة … ذلك قوله رحمه الله وغير زائدة على العلم عند الكعبي ولا على الذات نقل الشهرستاني
عنه انه قال ارادة الباري تعالى ليست صفة قائمة بذاته ولا هو مريد لذاته ولا ارادته حادثة في
محل او لا في محل بل اذا اطلق عليه انه مريد فمعناه انه عالم قادر غير مكره في فعله ولا كاره ثم اذا قيل هو مريد
لافعاله فالمراد انه خالق لها على وفق علمه واذا قيل هو مريد لافعال عباده فالمراد انه امر بها راض
عنها وهذا بعينه ما نقله عن النظام ايضا قوله رحمه الله والمعتزلة الذين يقولون الخ حاصله عدم
الاعتراف بتجدد امر لهم اذ الاشعري يقول بتجدد التعلق ثم … علة … كما عن المراد
وتخصصه بقدر من الزمان عندهم يقولون … قولهم … والحاصل ان … فيها بعضهم
يقولون … تكون بعض الاوقات اصلح … منهم … الاصلح عليه …
كالمصنف على ما سيصرح به في اخر هذا المقصد دون اخرى كالبشرية وغيرهم من القدماء كما نقل المحقق
عن شرح الاشارات بتقدم بعضهم يقول هو امتناع الصدور قبل ذلك الوقت كالكعبي
ثم المحقق يقول مؤدى قول الاولى من الاول والثاني وجه … على ان المراد … امتناع …

بالغير او وجود العالم في الازل غير ممتنع بالذات وكذا اي الفاعل له فيه من حيث هو فاعل والا
لم يكن الحدوث دليل القدرة ولما احتاج الى الارادة المخصصة فتامل قوله رحمه الله وليعلم ان
مختار المصنف هو ان الارادة هو ... بذلك العبارة المنقولة عنه في شرح الرسالة وغيرها
لكن ذلك يخالف ما روي عن ائمة ينابيع العلم والمعرفة صلوات الله عليهم اجمعين من اخبار
دلت بظاهرها على حدوثها وانها من صفات الفعل ومن الصفات الاضافية الزائدة اللواتي
لا توجد ولا تعقل الا مقرونة بالفعل وملحوظة نسبتها اليه كالرازقية والمصورية وكالرضا والسخط
بخلاف العلم والقدرة فانهما من صفات الذات كما نقلت في الكافي وغيره وان ذكر الشيخ
العالم ثقة الاسلام محمد بن يعقوب الكليني نور الله مرقده بعد النقل ضابطة حاصلها ان كل
صفة ثبوتية يوصف بها وبضدها جميعا الباري تعالى كالارادة والكراهة فهي من صفات
الفعل زائدة على الذات حادثة وكل ما يتصف بها عنه ضدها كالعلم والقدرة فهي صفة الذات
ازلية والذي لا تصف بضدها فبسببه غير زائدة لئلا يعود الضد ... في قول لعل الارادة التي
عند المصنف غير زائدة على الذات هي المتعلقة بمطلق الفعل ولوجود العالم جملة في الوقت
الاصلح على اتم النظام التي فيها الكلام ولا يمكن ان يبقى شيء عليها ولا اضافة نعم بعض ما كان
علمه بذلك عنده لكن بين مراده كما هو ظاهر كلامه في شرح الرسالة ان علمه تعالى بالاصلح الذي هو
على ذاته مرجح لايجاد العالم في وقته ولا يحتاج الى مرجح اخر يرجح ذلك يسمى بالارادة وما الارادة
المتعلقة بخصوصيات الجزئيات المتغيرة المتبدلة من افعاله تعالى وافعال عبيده فينبغي
ان يكون عند المصنف زائدة متجددة كيف لا والعلم بها على رايه كذلك وذلك لا يوجب التغير
الا في الاضافات في الامور المباينة عن الذات ولا يوهم التغير في ازل الكل في الارادة
الذاتية والعلم الاجمالي كما هو سلسلة الاسباب من رب الارباب قال تعالى يمحو الله ما يشاء ويثبت
وعنده ام الكتاب وبذلك يرتفع المخالفة ولا يخفى عليك ان تجدد الارادة يوضح استقامة الدعاء
والقول بالبداء الذين هما مع غاية غموضهما من القطعيات المجهولة يجب التصديق بها كل احد كما شهد به
المتضرع عند تبدل الاحوال وقد ورد الخبر بان ما عبد الله بشيء مثل البداء اي البداء بسبب وقوع البداء
في افعاله تعالى وظهوره بالنظر لكل احد خلاف عقيب الدعاء التضرعات والتصدقات يعتقد
كل احد والصدق بانه رب عليم سميع بصير قادر مريد حتى الكافر اي احد في الشدائد من حيث
لا يشعر ولو كان الامر كما زعمه اليهود من ان ليس له تعالى تجدد امر كان لو افضى اليه فاهم يد الله مغلولة

يعني

يعني ان الله قد فرغ من الامر فليس يحدث شيئا لم يكن لما كان لك في الامر وصل اليه فهمي وقد اعلم ان قول
الحق ذكره يؤدي الى زيادة الاطناب فقد اطنب الكلام بما يخرج من المقام نعم من الكتاب في الزوايا
ما لا يسع لكشف المجال والعلم حقيقة الحال قوله الشارح تقرير الدليل الثاني ان القدرة لو وردت
هذه الشبهة التي ... بالمتكلم كالاكيف وعلى قدرة العباد التي هي مختار المصنف واكثر المعتزلة
من ان نسبة القدرة الى الطرفين بالسواء وان الامكان عرة ومن ... من الفاعلين بان القدرة
الواحدة لا تتعلق بالطرفين وان القدرة على الترك لا يكون حال الفعل وبالعكس فالقائلون
بوروده عليهم قوله المصنف رحمه الله ... ويمكن امتناع القدرة على المستقبل اي على الفعل فيه او الترك
او على كليهما مع العدم في الحال اي عدم الفعل او الترك او القدرة عليهما فيه قوله رحمه الله
ويمكن الجواب بان وجوب الوجود اي وجوب وجود المعلول حال وجوده وعدمه انما يكون
بسبب الارادة الموجبة لكل واحد منهما في حالته وذلك لا ينافي امكان الفعل والترك ولا يستلزم
وجوبها في حالتيها بالنظر الى ذات القادر من حيث هو قادر من دون ملاحظة الارادة ولا لو كان
بناء على الوجوب اللاحق المعبر بالضرورة بشرط المحمول كما هو ظاهر الشرح فلا يكون تقرير الجواب
بان وجوب وجود المعلول حال الوجود بالنظر الى الوجود لا ينافي في امكانه بالنظر الى الفاعل القادر وكذلك
في حال العدم ثم هذا كله لو اريد بالشبهة نفي القدرة المطلقة ~~ولو كان الغرض الايراد على مختار المصنف~~
~~من القدرة المطلقة~~ ولو كان الغرض الايراد على مختار المصنف من القدرة المتعلقة بالطرفين سواء كما
قال في بحث الاعراض وتعلقها بالطرفين وبعدم الفعل فجواب المصنف السابق فتفكر قوله رحمه الله
فيعود السؤال اذ حال الوجود مطلقا يمتنع العدم وبالعكس وفي الحواشي الفخرية يعود السؤال على التقدير
ثم اذ لنا ان نختار وجود الفعل ثانيا في الحال فان لم يكن في الحال الا العدم في الحال ومن الوجود ثانيا
الحال فيتحقق القدرة بلا شبهة وقد عرفت ان كل طرف لا ينفك عن وجوب اللزوم
وهذا لا ينافي الاختيار فلا يحتاج الى الجواب الذي ذكره اشتمل كلامه ولا يخفى في انه مختار مختار
الاشاعرة في القدرة الحادثة مع التمسك بالجواب الذي ذكره المحقق فتامل فيه قوله رحمه الله
وليعلم ان المتكلمين اكثر هذا المبحث وان سبق منشوحا في بحث القدرة من الاعراض لكن المحقق
ذكره ههنا تمهيد التوجيه المتن بانه رد قول الاشعري ان القدرة مع الفعل لا تتحقق قبل الفعل
على ما سيجيء اخره الحاشية قوله رحمه الله قبله او حين وجوده ... ذلك النزاع النزاع في
ان القدرة الواحدة هل تتعلق بالطرفين ام لا فمن قال بتقدمها يقول بتعلقها بالطرفين و
بالعكس قوله رحمه الله والمعتزلة اي اكثرهم او بعضهم كالنجارية ووافق الاشعري ما في كلا النزاعين

وعدم جواز القول ...
بناء بالشبهة مع الوجوب
السابق الذي لا يجعل ...

قوله رحمه الله واستدل من قال بتقدمها بوجهين المذكورين في بحث القدرة ثمة قال المص
هناك وبعدم الفعل لتكليف الكافر والش في والمزوم احد المعنى ليس لولاه لكن لزوم احد الامرين
يعني قدم العالم او حدوث قدرة الله تعالى كما فسره الش مدفوع بتخصيص النزاع بالحادثة الدالة
اكثر ادلة القائلين بعدم التقدم عام ثم النزاع كما يظهر من عبارة شارح المقاصد وغيره في القدرة
المتعلقة ولعلق القدرة الازلية حادث عند الاشعري فيمكنهم تسليم الثاني ومنع حمالية
لكن قال شارح المحقق المواقف وجود القدرة مع انتفاء التعلق حمايابه البداهة ولا القدرة
الحادثة اي قدرة العباد المسماة بالاستطاعة مقيد بهم تحدث متعلقة وقت الفعل بناء على
زعمهم ان العرض لا يبقى زمانين قوله رحمه الله لكان تكليف الكافر الخ والكان عذر العاصي
بترك المامور به قويا والعادة جارية بقبوله بل يجب عقلا بل لا تحقق العصيان اصلا قوله
رحمه الله الثاني ان القدرة الخ هذا توجيه ذكره الش لقول المص والش في وجه الكلام انه لا ينافي
مذهبهم من حاجة المعدم حال البقاء ايضا على علة الوجود لكونها مثل استعداد القابل اول المستقلة
وجعل الدليل مبنيا على قولهم قال بعدم الحاجة بعد الحدوث مع بعده لا يفيد اذ النزاع في حال
الوجود مطلقا فيحتمل توجيه ثالث وجوب كونها مع الفعل بناء في مفهومها ومعناها الذي
هو التمكن من الفعل والترك المقتضي لصحة تعلق القدرة المتعلقة بالفعل من حيث هي
قدرة عليه بالترك ايضا الموجب لا يمكن كونها في ان ان وحده وعلى هذا التوجيه
يكون الدليل على مختاره في كلام الشراعلى فتامل قوله رحمه الله تكليف الكافر في الحال بايقاع
الايمان في الثاني الحال اي في ان كونه مكلفا ان يقع عنه الايمان في الان اللاحق بذلك الان
فلا ينافي عدم مقدورية الايمان له حال التكليف قوله رحمه الله فيها في التكليف بالقدرة
لتاخر شرط اذ ما لم يحصل الايمان لم يكن مقدورا واذا حصل لم يكن مكلفا فيستحيل احتجاجه
ايضا تقدم المشروط على الشرط بالزمان غريب وكذلك الحال في كل فعل مكلف قوله رحمه
التكليف لا يتعلق الخ اي لا يلزم ان شرط تعلق التكليف بالفعل المقدورية بالفعل حتى
يتم المنافاة ولستغرب التاخر بل هو المقدورية على تقدير الاطاعة وهي مقترنا معلومات
على الكفر كان الايمان مقدورا له لكن وهو مكلف به في ان موته ولو امكن كان التكليف بالايمان
في اول حدوثه وفعليته متقدم ورتبه على انه يمكن استمراره في حال الايمان ايضا والامنافاة
بناء على جواز تحصيل الحاصل بنفس ذلك التحصيل وجواز التكليف به وفائدة استمراره
وتحققه انه سبب الايمان والسبب يجب وجوده حال وجود المسبب او هي حفظ الايمان

عن ورود

[illegible]

عن ورود النقض مع ان على قاعدة الاشعرية لا يجب فائدة اصلا لكن العادة جارية بها ثم الفائدة
المشهورة للتكليف التي هي الابتلاء مخصوصة بكونه اقول على ما قررت فقوله في الله
ليس مراده باختيار الشق الثاني محض بتقدير تبديل الكفر بالايمان كما تنزيل مع ان
الاشعرية ان قول المورد ان استمر فكذا وان تبدل فكذا ترديد وتقسيم للحكم على الواقع
لا استيفاء وسؤال حتى يوصل الجواب باختيار احد الشقين وكذلك الحال في مقال المحقق
في اول الحاشية الخ في الثاني الحال الخ فتعلق والاظهر انها نقل عن الحواشي الفخرية من الجواب
عنه باختيار الشق الاول فنبيه مل ثم اقول لعل منع كون شرط تعلق التكليف بالفعل
المقدورية بالفعل مكابرة قوله رة كان متحقق قبل الفعل ومعه ايضا يكون تعلقها
بالطرفين سواء كما هو مختار المص واكثر المعتزلة قوله رحمه الله القدرة التي تكون الخ كما نقل
عن الاشعري انه عرفها بانها الحالة التي الفاعل عليها عند صدور الفعل عنه قوله رحمه الله
ذكره الكس لرفع ما قيل ان القدرة الحادثة غير مؤثرة عند الاشعري فالتكليف يتوجه مذهبه
بذلك لدفع الشارع قوله رحمه الله لم يتحقق الا مع الفعل ولم يكن متعلقا بالطرفين سواء وانه
يلزم التخلف والترجيح المستحيلان عادة بل عقلا هذا في الاستطاعة اي قدرة العباد والا قدرته
فعند المص واكثر المعتزلة شرائط تاثيرها مجموعه ارادته ولا يلزم التخلف ولا الترجيح بلا مرجح
كما عرفت مرارا واما عند الاشعري تعلقها المترتب عليه التاثير مع الفعل ثم اعلم ان ذلك التصالح
ذكره الامام الرازي وتبعه اكثر المتاخرين والاشبه ان النزاع في امكان تقدم الاستطاعة
على الفعل وعدمه ليس لفظيا محضا وان المراد القوة المستجمعة لجميع الشرائط لكن اعم من ان يكون
حقيقة او حكما اي بحيث لا يحتاج بعد حصول شرط لم يكن فيه وسعها ويكون بحيث لو شاء المتصف
به امكنه الفعل اتفاقا عادة وهذا المعنى هو المعتبر بالتمكن ويسمى بالفارسية توانايي ومعلومه
بذلك وان النزاع في تقدمه على الفعل في العباد متفرع على النزاع في انه هل لهم قدرة مؤثرة
في الايجاد افعالهم الاختيارية مستقلة ام لا فمن قال بعدم الفرق بينها وبين حركة المختار والمرتعش
كجهم بن صفوان واضرابه يقول ليس للعبد استطاعة اصلا ومن قال بالفرق بالقدرة الكاسبة
الغير المؤثرة في الايجاد كالاشعري والنجارية يقول بها غير متقدمة ومن قال باستقلال العباد
في افعالهم الاختيارية باقدار الله وتفويضه كاكثر المعتزلة يقول بتقدمها والاكثر قال بعدم
التفويض والاستقلال كما هو طريقة المقتبسين من مشكاة اهل البيت عليهم السلام فيظهر انه
لا يمكنه القول بالتقدم بالزمان والا يلزم التفويض والاستقلال في تلك الحالة لكن لما كان الظ

او غير مستقلة

[illegible]

ان المراد هو عدم الاستقلال في قدرة العبد ان يبيع تلك القدرة التي اعطاها الله اياه و يمكنه ان يفعل بها باختياره
يمكن ان يصرفه الله تعالى عن اختيار الفعل و يقلب قلبه و لا ياذن له كما قد يفعل باحسن عند يصرفهم
المعصية او يعد انه عند عند ذلك ان لا يصدر عنه فعل الا بتوفيق الله او خذلانه و لا يتأتى في ذلك
كونه في حال يخشى لو خلي بحاله و اختياره الممكن صدور الفعل عنه في حال بعد ذلك الحال فيمكن التقدم
و لا يلزم التفويض و الاستقلال و قد روى الشيخ الصدوق رحمه الله في كتاب التوحيد باسناده عن الصادق عليه السلام
انه قال لا يكون من العبد قبض و لا بسط الا باستطاعة متقدمة للقبض و البسط و باسناده عن ابي عبد الله عليه السلام
انه قال لا يكون العبد فاعلا و لا متحركا الا و الاستطاعة معه من الله عز وجل و انما وقع التكليف من الله
تبارك و تعالى بعد الاستطاعة و لا يكون مكلفا للفعل الا مستطيعا و لكان فيه الاشارة الى الدليل الاول
على التقدم و الى انه مع الفعل ايضا و في قوله عليه السلام من الله اشارة لطيفة الى عدم الاستقلال و الاخبار
المنقولة عنهم عليهم السلام في ذلك كثيرة متظافرة و في ذلك كفاية لاهل الهداية و اما ما نقل عنه
في الكافي في رواية البصري و النيع انه لا يكون الاستطاعة الا وقت الفعل و ان ليس للعبد
من الاستطاعة قبل الفعل قليل و لا كثير فمع ضعف الراوي و احتمال التقية يمكن حملها على الاستطاعة
المستقلة الخارجة عن سلطان الله عز وجل بحيث لو اراد صرفها عن الفعل لم يمكنه كما زعمه اكثر المعتزلة
حيث قالوا ان الله اراد من الكفار الطاعة و الايمان طوعا و لا يمكنه صرفهم عن الكفر
و العصيان الا جبرا و اما يفعله اذ كيف يعقل انه تعالى لم يفعل ما يمكن من اللطف المنجح و ازاحة العلل
الا عند المتشبثين بذيل اهل البيت عليهم السلام فلا يخرج قدرة العبد عن سلطانه و لا يفعل فعلا الا بتوفيقه
او خذلانه و لا يجب عليه كل مقرب للطاعة و مبعد للمعصية بالنسبة الى كل احد في كل حال بل من
يرد الله ان يهديه يشرح صدره للاسلام و من يرد ان يضله يجعل صدره ضيقا حرجا و لئلا يكون
للناس على الله حجة بعد الرسل و الله الالطاف و هو سبحانه مع ذلك منزه عن ارادة الشرور و القبائح
بل انما كما هو منزه عن ايجادها لكن نعم قد يخلي الشخص مع نفسه بحسب استعداده على وفق مشيته
و يلاحظ في ذلك خيرا كثيرا او لا يريد الا ما هو الاصلح بالكل و لا يقع في الوجود الا ما ثبت
فاذا فعل عبد خيرا علم انه استطيع تحليته موفق به و اذا فعل شرا ظهر انه استطيع عنه مخذول
و لا قبل ذلك فعل الله يصرفه عن ارادته و لا يأذن له فسبحان من تنزه عن الفحشاء
الذي لا يجري في ملكه الا ما يشاء و لا يخرج عن حوله و قوته شيء في الارض و لا في السماء بل بحول
الله و قوته يقوم العبد و يقعد و قد روى ثقة الاسلام عن الصادق عليه السلام في باب الجبر
و التفويض و الامر بين الامرين انه قال الله اكرم من ان يكلف الناس ما لا يطيقون و الله

وآله

والله اعز من ان يكون في سلطانه ما لا يريد هذا المجمل المستفاد من احاديث اهل البيت عليهم السلام في هذا المقام
فان كان حقا فمنهم و ان كان خطأ فمني و نعوذ به و نرجع اليه و هم اعلم بحقائق [illegible] تفصيل
الكلام و تبيين المرام موكول الى كتب افعال العباد بمشية الله تعالى و توفيقه **قوله** رحمه الله
كما يعلم من عبارة بعض كتب صاحب المواقف حيث قال قالت المعتزلة القدرة قبل الفعل فمنهم
من قال ببقائها حال الفعل و ان لم يكن قدرة عليه فيه شرطا كالبنية و منهم من نفاه **قوله** رحمه الله
و كان الدليل الثاني الذي [illegible] تحقيق ذلك الكتاب [illegible] حال الفعل فيجب
على المستدل به ان يذهب [illegible] الدال على قول حال الفعل لم يكن قدرة عليه فلم يكن محتاجا اليه
شامل **قوله** رحمه الله فان قيل لعل المصنف [illegible] هذا الكلام [illegible] جوابا عن الاستدلال بهذا التقرير
في قوة التسليم ان شرط القدرة على شيء عدم حصوله و عدم اجتماع [illegible] انظر و انه لا يتحقق حال الفعل
فيشعر بان ذلك مختاره لكن لو كان ذلك لكان الدعوى ان نقول و القدرة على المستقبل
يكون مع العدم في الحال اذ امكان الاجتماع مبني على تجويز الافتراق فالتسليم بحسب المماشاة
قوله رحمه الله و الاولى ان يراد [illegible] ان لا يجعل هذا الكلام جوابا عن الدليل على نفي القدرة
مطلقا كما قرره الشارح بل يجعل دليلا على نفي القدرة قبل الفعل و القدرة الازلية و تقريره
ان القدرة يمتنع تحققها حال عدم الفعل المقدور كما يدل عليه ادلة الاشاعرة في القدرة
الحادثة فلا يكون له تعالى و لا لغيره قدرة على فعل قبل ذلك الفعل فيجاب بانه لا يلزم ذلك
بل يمكن ان يجتمع القدرة على الفعل في المستقبل مع عدم ذلك الفعل في الحال كما بين في الاعراض
فيكون الظاهر اشارة الى بطلان مقالة الاشاعرة في ادلة **قوله** الشارح لان نسبة القدرة
الى الطرفين على السواء اي القدرة المطلقة و لا نزاع انما هو في ان القدرة الواحدة بالشخص هل هي
متعلق بالطرفين ام القدرة على الفعل غير القدرة على الترك بالشخص و هذه الشبهة ايضا يعم
المذاهب نعم الدليل الاول على بطلان [illegible] يختص بالمتكلم اذ الازلي عند الفلاسفة يمكن
ان يكون اثرا للقادر **قوله** الشارح و الازلي من الازلي [illegible] بالقدرة المتنازع فيها
الملزومة لحدوث الفعل ان [illegible] امتناع انفكاك الفاعل عن احد من الفعل و الترك كما سبق
صدر البحث لكن ذلك انما يتم في جانب الوجود اذ الوجود الازلي يمتنع رفعه فيمتنع انفكاك
الفاعل عنه و اما العدم الازلي فيمكن رفعه ضرورة و ما قيل في اثبات ذلك من ان اثر
القادر مسبوق بالقصد و الارادة فلا يكون ازليا ففيه ان المسبوقية الزمانية ممنوعة
و الذاتية لا ينافي في الازلية اللهم الا ان يراد بالازلي ما لا يتقدم عليه شيء اصلا لا بالزمان

[illegible]

ولا بعلته والعدم الاصلي مغني بسلب الوجود كما بين في موضعه وصرح به المعلم الثاني في فصوص الحكم
والشيخ في الشفاء وغيره والعدم الذي لا يصلح لان يكون اثر المؤثر هو الطبيعي ذلك اذ لا شك
ان كثيرا من العدميات اثار للمؤثرات وبذلك يتم دليل بطلان التالي ولا يخفى
الدول الغير متكلم كالثاني لكن يرد ان مقدورية الوجود لا يستلزم مقدورية العدم بذلك
المعنى في مقدرته حينئذ قال المصنف اشار به الى برهانه وا شق الفعل الضد اي الطرف ليس فعل ح
المقابل كفعل شيء المتعلق للقدرة بمعنى الترك هو عدم فعل ذلك الشيء لا فعل عدمه وعدم
الفعل ليس بفعل العدم عند نفي ازلية عدم ذلك الشيء وكونه نفيا بكون عدم فعله مقدورا او
التقابل بين الطرفين المتعلقين للقدرة هو تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد ولا السلب
والايجاب فان قيل عدم الفعل الغير الا ليس يسبقه شيء ولا وجود له في الخارج فلا يكون مقدورا
قلنا عدم الفعل عما حدث منه ان يكون في علله الا انه لم يوجب سبب ويمكن ان يكون بسببه ارادة
ذلك الفاعل له او عدم ارادته الفعل فيكون مقدورا ولا خفاء فيه قوله رحمه الله وتحقق
العدم قبل القدرة لا ينافيه يعني ان مع كون العدم الاصلي متحققا قبل تحقق القدرة كما في
القدرة الحادثة امكن ان يكون متعلقا بها بان يتعلق به في استمراره وبقائه فلا يختلف في
القدرة الازلية فان ازلية العدم لا ينافي حدوث متعلق القدرة بذلك المعنى وذلك
كاف في القدرة اذ المقدور عدم الفعل لا فعل العدم وفيه اشارة الى ان الشبهة جوابا
يعم قدرة العباد ايضا قوله رحمه الله والغير يكفي في كون طرف النفي اثرا بمعنى الاستتباع
اذ لا نزاع في ان عدم المقدور يكون تابعا لعدم العلة فعدم الفعل يمكن ان يكون تابعا لعدم
المشيئة وهذا كاف في القدرة كما قال في تفسيرها وان لم يشأ لم يفعل ولا يحتاج الى ان
يكون العدم مفعولا للقدرة ومعلولا للارادة حتى يتوجه ان النفي لا يصلح لان يكون
متعلقا اذ معلول القدرة ليس فعل العدم بل عدم الفعل وعدم الفعل ليس فعل العدم قال
انه اي قدرة الله شاملة لجميع الممكنات بهذا العنوان كانه متفق عليه بين الاسلاميين
لكن كل طائفة يعنون به معنى فالاشاعرة ومن يحذو حذوهم يفسرونه بان ما سوى الذات
والصفات من الموجودات واقعة بقدرته وارادته ابتداء بلا توسط موجد غيره وكل
ممكن الوجود بذاته فانه يمكن صدوره عنه بحيث لا يجب عليه شيء ولا يمتنع شيء نعم عادته
جارية بايجاد بعض دون الاخر والمحققون من المتكلمين والحكماء يقولون انه تعم [illegible]

ذاته

ذاته وقدرته الكاملة قادر على ايجاد كل ممكن لكن ارادته وعنايته متعلقة بنظام الكليات
على الوجه الاكمل الاصلح كما ان بجميع الممكنات والقوابل مستعدة حسب شيئيتها لقبول
بعض انحاء الوجود دون بعض وكل ما يدخل في الوجود من الممكنات فهو على وفق مشيئته
وعنايته بالذات كالخيرات او بالعرض كالشرور والافات لا يدخل في الوجود شيء الا
وهو معلول قدرته وان كان بواسطة اسباب راجعة اليه ولا شيء من تلك الوسائط مضاد له
في حكمه ومنازع له في سلطانه ولا القائلون بان العباد فاعلون لافعالهم وارادتهم المصرحون
بان لا قدرة له على بعض الاشياء كاللطف المتبع لكافة العباد وايجاد الشرور والقبائح والظلم
ونقض ما علم او اخبر بعدمه وقوعه او اعيان الافعال الصادرة عن العباد او امثال
ذلك كاكثر المعتزلة والنظامية والعبادية والجبائية والكعبية منهم ولعل مرادهم
كما سيقول المحقق ان صدور هذه الاشياء عنه لا يمتنع بالنظر الى ارادته او علمه او عدله
او صدورها عن غيره او غير ذلك الا ان قدرته من حيث هي من دون ملاحظة امر اخر غير
شاملة لها مع امكانها ووقوعها في نفسها نعم قد يلزم عليهم من بعض ذلك ويلزمهم القول بذلك
نظير ما الزم المصنف في فرع الاشارة على القول بزيادة الصفات كونه تعالى موجبا في
صدورها عنه او كونه بطبعه واجب الوجود بذاته تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا قوله
رحمه الله لا يخفى ولم يوجه ان نفي علية مقدورية شيء لفاعل هو امكان صدوره عنه
او كل ح بارادته كما يظهر من تفسير القدرة وهذا بالنسبة اليه تعم جميع الممكنات بل كل ما يمكن
صدوره عن فاعل فهو ممكن الصدور عن الموجب بالذات بارادته بلا واسطة او بواسطة
ينتهي اليه ضرورة انتهاء سلسلة وجود جميع الممكنات الى ارادته المرجحة لوجود العالم
جملة فقدرته متعلقة مطلقا بجميع الممكنات وهذا مما ليس النزاع فيه ثم لو ثبت ان
الممكن لا يمكن ان يكون موجدا لشيء ومخرجا له من القوة الى الفعل من غير استعانة كما هو مذهب
بعضهم وقد سبق الدليل عليه فشمول قدرته للجميع بلا واسطة ظاهر لا سترة فيه ولا كذلك
الدليل من نفي الحركة بناء على ان حقيقتها لم يكن امرا بالفعل ولا قابلة للفعلية بل هي
دائما بين مفارقة القوة وتحصيل [illegible] الفعل فلا بد في حقيقته القوة والعدم وعليتها
يكون ح بل يجب ان في فاعلها القريب المباشر لها جهة القوة ايضا كما اشير اليه بل فنقول
القادر على ايجاد المحرك والمتحرك قادر على ايجادهما موصوفين بالتحريك ضرورة والتحرك ح
وذلك هو ايجاد الحركة منه فقط اذ ايجاد الحركة حقيقة بالذات ممتنع بالذات فان

نيل بعض التحريكات الممكنة قبيح وممتنع بالنسبة اليه تعالى قلنا امتناعه انما بالنظر الى علمه وارادته المنزه
عن الشرور والقبائح لا بالنظر الى قدرته كما ليس بعام لارادته لا لقدرته ثم في قوله اذ الشيء عالم
متصف بوصف اذا المراد من العلية هنا هو الاستلزام لا مطلق الافتقار السببي في المناسب
ان يقال غنى انه لما كان الصفة للشيء بامكان الصدور عن الغير لا بارادة الصفة
بالمقدورية لم يرد ذلك لا يستلزم هذا فلعله كيف ان عدم علية مطلق الامكان المستفاد
من عبارة الشارح قوله رحمه الله والى حصل هو هذا بيان المراد من قوله مقدرة الواجب متعلقة
بجميع ما له امكان الصدور عن الغير حتى يظهر مطلوب القوم من العمومية بمعنى ان القدرة
له قلت انها متعلقة لكل ممكن الصدور من الغير انما هي القدرة المطلقة التي لا تقارن ولا تلاحظ
معها امر وشرط ولا القدرة المستجمعة لجميع الشرائط فانها يتعلق لا بدون واسطة كما عند
المعتزلة لا يمكن وقوعه في الخارج بالنظر الى علمه بالنظام الاعلى دون ما يمتنع به لا
عند المعتزلة فلا يمتنع صدور الشرور والآفات العامة المتضادة للنظام كما ضلال
الخلائق اجمعين وتكذيب الانبياء والمرسلين ولا عند الاشاعرة وان لم يمتنع عنه صدور الشرور
عقلا لكن عادته جارية بايجاد الخيرات دون الشرور مما يضاد النظام الاعلى والاحكم بالذات
قوله تعلق القدرة به لكن امتنع تعلقه بالنظام عند المعتزلة عقلا وعند الاشاعرة عادة
جواز مع الاتفاق هو بعينه حجة المعتزلة ونعت اشارة الكلام مع ان ابن المتكلمين ليس الا في
فعل المستند الى المخلوقين التي هي حركات او ما يتعلق بها ولا غير ذلك في الكلية تتفق على ان
صدورها هو عنه تعالى بقدرته وارادته ونحو ذلك من الكلام مذهب معمر
عبارة حكي عنه انه قال ان الله تعالى لم يخلق شيئا الا الاجسام واما الاعراض فمن افعال الاجسام
اما طبعا كالنار والاحراق والشمس الحرارة والقمر التلوين واما اختيارا كالحيوان
يحدث الحركة والسكون والاجتماع والافتراق قوله رحمه الله لما كان الامكان علة اي جهة الى
لما كان الامكان والقدرة بمعنى الذي قسما منشأ فيه والايجاب بمعنى امتناع الانفكاك يعم عن مطلق
الفعل في الازل لانه لا انفكاك بالقدرة المطلقة فيصير تأثيره وقدرته متعددة ما يكون
علة الى جهة احدهما يكون علة الى جهة الآخر والامكان الى جهة تأثيره لا شيء ولا جمع
اليه فيكون علة الى جهة قدرته اقول بهذا ثبت المقدمة الممنوعة لجواز ان يكون المقدورية الى جهة
في القدرة كما يفهم من عبارة الشارح فيدفع المنع الثاني ايضا لكن لا يثبت بذلك مقدورية كل
حادث بمعنى امكان تعلق القدرة به بلا واسطة التي يتنازع فيها بعد الاتفاق في مقدورية

الفعل

الاشعرية والمطلق كما عنده

النزاع

علته

المطلق لم تقم او غير ان يقول انهم صدور بعض الممكنات انما كون عن بعض مقدوراته تعالى طبعا او اختيارا
او عنه بدون ارادة مشروطا بوقوع بعض مقدوراته كما ذكرنا بعض الافعال الطبيعية للمولد مثلا
بعض افعاله الارادية والانفكاك الفاعل عن فعل انما يستلزم مقدوريته له اذا كان بسبب علمه
وارادته لا مطلق اذ القدرة بمعنى فسرت يعتبر فيها سببية المشيئة للصدور وعدمه نعم عدم صدور
الفعل عنه ازلا اصلا وصدور العالم في وقت صدوره حيث يقصد الاحتياج العلم والارادة له
يستلزم مطلق القادرية ومقدوريته المطلق له اذا تقرر ذلك ظهر ايضا حال ما قيل ان المراد في علته
في عبارته المحصر الحدوث الذي هو علته وواسطة اثبات اصل القدرة ثم قبل اثبات عمومية القدرة في
بالاتفاق الملك مستلزم للدور لتوقف اثبات الانبياء وصدقهم عليه واثبات خبر بامكان
اثبات ذلك باي في النظام الاكمل ومقدماته كما في نسبة افعال العباد اليه تعالى قوله رحمه الله وما كان
مقدور المقدور للشيء مقدورا له بمعنى انفكاكه امكن ان تعلق قدرته به ايضا بلا واسطة الذي يحتمل
النزاع وقد سبقت الاشارة من المحقق الى اثبات هذا المطلب ودعوى الضرورة ان القادر
على ايجاد المحرك قادر على ايجاد الحركة وان النزاع ليس الا فيها وما يتعلق بها وسيجيء ان مراد الشارح في المختص
نفي القدرة المستجمعة بمعنى نفي الارادة فلا دفع لما في الحواشي الفخرية من المنع مستندا بالقول ان تخصيص بعض
المقدورات بالعباد ثم اقول لا يخفى عليك ان المراد ليس ان هذا الشخص المعين من الفعل لو جوزنا
الشخصية ووجوده الشخص الصادر عن زيد مثلا يمكن ان يكون صادرا بعينه عن قدرة الرب حتى
يلزم جواز تعدد العلل المستقلة للامر الواحد الشخص وكون الواحد بالمعنى العام مع ضعفه وحدته
ووجوده علته وسبب للموجود بالعدد او المحتاج اليه في ذلك التقدير ليس الا القدر المشترك والبطلان
ذلك في جانب الوجود في ما سوى الشرائط والآلات والمعدات خصوصا في الفاعل الموجد فلا
الاستتر فيه سواء كان الشخص عين تشخيص الوجود كما نقل عن الفارابي او لا كما هو راي تبدل
العلل في جانب العدم كسببية عدم كل جزء من اجزائه لعلة الفعل تستقر او مجموع جزء بأي عدم ما هي
لعدم المعلول ولا في جانب الوجود فيما لا جزء فيه مثل الشرائط والآلات مع وحدة الفاعل بالعدد
كما يفهم من عبارة الشيخ الرئيس في رابع ثانية الالهيات الشفاء من ان المفارق مع الصورة علة
علة فاعلية للهيولى حيث قال للقائل ان يقول ان مجموع ذلك العقل والصورة ليس واحدا بالعدد
بل واحد بالمعنى العام والواحد بالمعنى العام لا يكون علة للموجود بالعدد فنقول انا لا نمنع من ان يكون
الواحد بالمعنى العام المستحفظ وحدته بواحد بالعدد علة للواحد بالعدد انتهى كلامه وما تمسك به
بعض المحققين من جواز استناد حركة الشمس على كل واحد من اصل الازمان والتداوير فلا يخفى ما فيه بل الاشبه

منه حصل الادوار الا

ان المراد بحكم جماعة من قال باستقلال العبد في تمكين ان يوجد بعض عروض بجرده موجوداته الشخصية بالوجود الخ
بل ذلك الوجود في نفس من حصص قدرة الله تعالى كما اشار اليه المحقق في بحث القدرة من الاعراض بقوله و
لا تجدد وقوع مع تعدد الفاعل درو ذلك لا يستلزم عدم اشتراك المقدور بالذات بينهما اذ المجعول وهو المقدور
بالذات هو معروض الوجود والتشخص بناء على الجعل البسيط كما ذهب اليه جماعة من المحققين او لجعله
موصوفا بالوجود كما هو مذهب الاشراقي لا العارض وحده ولا المجموع نعم الاثر المترتب على
الجعل اولا على الثاني هو الاتصاف اي نفس الهيئة التركيبية الحملية فيستدعي مجعولا ومجعولا اليه
بخلاف الاول فان اثر الجعل عليه اولا هو نفس المجعول وهو المعروض ولا يستدعي مجعولا اليه والذي
العلامة قطب شيراز من مجعولية الوجود اولا بالجعل البسيط وكون الماهية امرا منتزعا عنه العقل من
هذا الوجود ومحمولا عليه بالموجودية المصدرية المأخوذة من نفس الوجود والصفة بها ثم [illegible] من اللوازم المنفك
عنه هو الحق عنده من تحقق وجود الممكنات في نفس الامر بل تقدمه على مهياتها فيه كما هو ظاهر عبارة
المصنف رحمه الله في كتاب مصارع المصارع حيث قال لم اعلم ان وجود المعلولات في نفس الامر
متقدمة على مهياتها وعند العقل متأخر عنها فاذا تقرر فانه ايضا ان المقدور بالذات بمعنى ما يصح ان
يتصف بالموجودية بسبب ارادة الفاعل [illegible] ان لا يتصف ليس الا الماهية التي هي المجعول بالعرض عنده
وهي متعلق الارادة ايضا اولا يؤيد ذلك تقدمها على الوجود عند العقل كما صرح به المصنف نعم
الاثر المترتب على الجعل هو الاثر التابع للجاعل من حيث هو جاعل بالتبعية الضوء للشمس على هذا التقدير هو الوجود
لكنه مقدور بالعرض ومتعلق للارادة ثانيا بهذا في جعل الليس ايسا والقبيح المعدوم موجودا سواء كان جوهرا
فانما يتعين او صار الا يحفظ بخصوصه في نفس صورة كان او عرضا في خارج او في ذهن الصورة جعل الشي
الموجود شيئا اخر كالجسم [illegible] الصورة وزيد عالما فيشبه انه قد يكون تعبيره بجعل المتعلق بالحال
الحال في نفسه على اي نحو كان ان يلحظ لتعلقه بوجوده في محله فيكون اثر الجعل في هذه الملاحظة اتصاف المحل به
بالنحو المذكور فيكون اثر المجعول محمول اليه ويكون مركب التبعية وان زعم بعض اصحاب المذاهب الاول ان
الاثر ههنا ايضا امر بسيط نفس الاتصاف في الصيرورة او شبه ذلك اذ في شيء الطرفين كبير
مركب لكن ما ذكرته وترتب هذه الملاحظة على تلك بحسب الارادة اي جعل وتعقله وما عليه ثم ان
يكون الغرض من الجعل اولا الحال واي ال او اتصاف المحل به وذلك كما في افاضة الاعراض على الموضوعات
والقبض فيه بعد اذ وجود الاعراض في انفسها وجودها لموضوعاتها كما صرح به الشيخ وقد يكون جعلا

الخ

١٢٤

الخ بكمه لا يدرك لانه وجد مجردا عنه بالذات كما في اتصاف البسيطة بالصورة او وجود الصورة متقدم على
اتصاف الهيولى بها بل على وجود الهيولى ايضا لكن من حيث هو وجود الصورة المطلقة الكلية لا من
حيث هو وجود هذه الصورة الشخصية وفيه لا يكون لعينه جعلا اخر وتابع لجعل الحال بل يكون الا اولا
جعلا مركبا متعلقا بالاتصاف وهو امر فقط دون الوصف كما في جعل الشي متصفا بالصفات
السلبية [illegible] عنه والمقدور بالذات في هذه الشقشقة كلها هو الاتصاف [illegible] العددية
لوحدة وجود الصفة او مثلث واشتراكهما وهل يصح ان المشترك بين القادرين على التقدير هو معروض
الموجودية والوحدة العددية لا بشرطها وهلا يجوز اشتراكه هو الموجود الواحد بما هو موجود وواحد كلا كل
فان قيل فعلى ذلك يمكن حمل قول الحكماء الله هو القدرة المستقلة على [illegible] فعل العبد فقد الدليل
المنقول عنه في كتب القوم اخذ التمانع عن ذلك بل وسياقه اخص من ان يخفى كما يشير
المصنف اليه في رد استدلال النافين لقدرة العبد بقولهم ومع الاجماع يقع مراده نعم تم ان
قلت مقدورات العباد انواع الحركات والتحريكات والاول سيما في تجرده وتعلقه
من جهة القدرة لا يمكن ان يكون في محل اقرب ما يباشر اليها كما مرت الاشارة اليه قلت مع توسيط الحيل
وغيره مما به يكون جهة القوة لا يتنافى في جهة الفاعل المؤثر وذلك كما ان الواجب في جميع الجهات
عند الفلاسفة [illegible] لا يمكن ان يصدر عنه الا الواحد [illegible] مع صدور جميع الموجودات الغير الواحد
عنه تعالى عند محققيهم كما نقل عنهم وذلك بتوسيط العقل وغيره مما التاثير والايجاد الا
هو عنه تعالى وتلك الوسائط كالالات والكرايا في صدور الكثرة عنه كما نقل عن شرح الاشارات
وغيره لا [illegible] المؤثرات القريبة وهو المعطي البعيدة كما هو معروف عند المتفلسفة [illegible] ذلك [illegible] حركات
الارادية عن نفوسنا او تحريك النفس الناطقة المجردة المتعلقة [illegible] لا يمكن الا بتحريكات البدن [illegible]
وتوسيط القوى الالية وتحريك الاعصاب والعضلات وذلك لا يستلزم كون التاثير من تلك
الوسائط وكذلك ادراك النفس المتوهمات والمتخيلات والمحسوسات لا يمكن الا بالالات وهو
المدرك للجميع بالحقيقة تامل فيه فقد اوضح لك الطلاب وهو يعلم الصواب قوله رحمه الله
المعتزلة لم يتخصصوا في الغير لما يشير [illegible] الى الغير في ثبوت المقدمة الممنوعة ارادوا ان [illegible]
في بطلان [illegible] المنع فيقول قول المعتزلة انه لا يصلح للسند [illegible] خصوا بعض المقدورات بالعباد
ونفوا الاطلاق تعلق قدرته تعالى بها من حيث هو مقدورهم دون ملاحظة علمه وارادته وهم لم ينفوا
ذلك بل انما نفوا تعلق ارادته ببعضها [illegible] قولهم خلق الكسب [illegible] دون العبد فلا بعد

موثرا في كل ما هو مقدور له بقم واذا لغير قوله الوقلنا كل مقدور فهو مقدور وكل قادر لم يشتغل به ولا يستبعد فيه الفارق

فهذا توجيه كلام المحقق وفي الحواشي الفخرية مقصود المصنف من السند ان العبد قادر وخلق [illegible] انه ليس له

فبعض المقدورات كالجسم وخصوصيته بالنسبة في بعض الافعال دون البعض كالواجب سبحانه ليست له [illegible]

بعض كالعبد ليست لهما بالنسبة اليه بقم حتى يرد المعتزلة لم يغيروا ذلك **قال** الشارح الوجوب

استناد الصفات في ذاته اي اراد عدم التوسيط مطلقا ثم وينتقض الدليل بمثل الارادة و اقرار العبد قدرة

مؤثرة او كاسبة العذر كيف ان يتعلق ببعض دون بعض اتفاقا وان اراد به بدون توسيط [illegible]

فلا يكون [illegible] احتمال وسائط لا حقيقة صفة شانها التخصيص كالعلم والارادة الدال تخصيص البعض بالقدرة ويرتب

تقديم تخصيص عليه فيبطل **قال** الشارح والمصحح للمقدورية هو الامكان فان الوجوب والامتناع

يحيلان المقدورية لا يلزم ان احالتهما [illegible] موجبا لجواز ان يكون المخصص امرا اخر اذ

المواد [illegible] بعضه لا يمكن الوقوع ووقع الكل بل هذا الا كالحق المصحح فتعليل هو الامكان اذ هو

يحيلانه مع ان الشيخ منقض التعليل **قوله** انما هو نفي محض اذ لكان لنفيا كيف يثبت له لولا امكان

حتى يثبت المقدورية واذا اثبت [illegible] من لوازم الماهية فيمكن اختلاف النسبة **قوله** رحمه الله الفرق

لا فرق بين المذهبين مورود المنع اذ مستند تجويز الاختلاف لا ينحصر في ثبوت المعدومات اذ

قال به بعضهم من العلم المتقدم على الايجاد وجريان العادة على حصول [illegible] واختلاف الماهيات في انفسها

باللوازم والذاتيات كلها متمسكات مدعي الاختلاف فالفرق بين الفريقين ليس الا في طريق

اثبات المقدورية الممنوعة [illegible] على الاختلاف في انه هل حصل الوجود لمؤثر غيره ام لا **قوله** رحمه الله

اي لا يلزم [illegible] ان فائدة تخصيص التقييد المخصص بالمعتزلة يعني انما قيد بذلك [illegible] فلم لم يقيد فيه

لا يلزم عندهم [illegible] ان يكون الشيء [illegible] ارادة [illegible] عنه ممتنع عندهم فيمتنع تعلق

القدرة المستقلة به بخلاف الاشعرية فانهم [illegible] هذا التقييد حيث لا يمتنع عندهم خلاف

ما جرى عليه عادة من الخيرات

تم

فهو مقدور له

مقدور له

اي ان الله فعل [illegible] بالنسبة ما بعض كالعبد

[illegible]

مختلفة

مؤثرا في كل ما هو مقدور له بقدرة واما بعض فيلزم الوقف كل مقدور منهما مقدور كل قادر ولم يقل به ولم يتحقق الفارق
فلا توجيه لكلام المحقق وفي الحواشي الفخرية مقصوده منه ان العبد قادر وخالق لكنه اراد ان ليس له
فبعض المقدورات كالجسم وخصوصية بالنسبة الى بعض الافراد كالواجب سبحانه ليست له ولكن في
بعض كالعبد ليست لهما بالنسبة اليه حتى يتوجه المعتزلة لم يغيروا ذلك **قال** الشارح الوجوب
استناد البعض الى ذاته اي اراد عدم التوسيط مطلقا ثم وينتقض الدليل بمثل الارادة و اقرار العبد فقدرة
مؤثرة اوكاسبة العذر لتحقق الخصوص بالبعض دون البعض اتفاقا وان اراد ان دونهما بدون توسيط ... ايا
فلا يكون مع احتمال وسائط ... جهته شانه التخصيص كالعلم والارادة الدالة على تخصيص البعض بالقدرة ... على
تقديم تخصيص عليها فيلزم التسلسل **قال** الشارح والمصحح للمقدورية هو الامكان فان الوجوب والامتناع
يحيلان المقدورية لا يقال يلزم ان لا يستند اليه الا كونه مصححا لها لجواز ان يكون المخصص امرا آخر اذ
المراد بالصحة الامكان الوقوعي ورفع الكلية ... بل هذا الامكان المصحح ... هو الامكان الذاتي ان ... اذ هما
يحيلانه مع ان التخصيص منتف الى المقتضي **قوله** انما هي نفي محض اذ لو كان ثبوتيا كيف يثبت لو ... كان
حتى يثبت المقدورية واذ اثبت للثابت ثم لوازم الماهية فيمكن الاختلاف النسبة **قوله** رحمه الله ...
لا فرق بين المذهبين المردود والمنع اذ يستند تجويز الاختلاف الى تخصيص في ثبوت المعدومات الذي
قال به بعضهم من العلم المتقدم على الايجاد وجريان العادة على خصوص ... واختلاف الماهيات في انفسها
باللوازم والذاتيات كلها متمسكات لمن اراد الاختلاف في الفرق بين الفريقين ليس الا في طريق
اثبات المقدرة الممنوعة مبنيا على الاختلاف في انه هل حق الوجود المؤثر غيره ام لا **قوله** رحمه الله
الى لا يلزم الخ هذا جواب عن ... تخصيص التقييد المخصص بالمعتزلة يعني اما تقييد ... بذلك من قبلهم فانه
لا يلزم عندهم ... كون الخ وذلك لان ارادة ... النظام عنه ممتنع عندهم فيمتنع تعلق
القدرة المستقلة به بخلاف الاشعرية فانهم لا ... جرى في هذا التقييد بحيث لا يمتنع عندهم خلافه

ما جرى عليه عادته من الخيرات

م م

فهو مقدور ح

مقدور ح

لان الله تعالى ... بالنسبة الى بعض كالعبد